جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل سياسة خارجية و العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

– غراير سارة

السنة الجامعية :2017/2016

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل سياسة خارجية و العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

– غراير سارة .

إشراف الأستاذ:

– جداوي خليل .

السنة الجامعية :2017/2016

جامعة الجلفة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموقف التركي من الاتفاق النووي الايراني مع الدول الكبرى

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : تحليل سياسة خارجية و العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

– غراير سارة

إشراف الأستاذ :

– جداوي خليل

أعضاء لجنة المناقشة

- د"..... " .....رئيسا
- أ"..... " .....مشرفاو مقررا
- أ"..... " .....عضوا

شكر و تقدير

اشكر الله غزوجل الذي امدنا بالصحة و العافية لاتمام هذه العمل .

للاستاذ المشرف جداوي خليل الذي ا تقدم اليه باسمي عبارات الامتنان و الشكر و التقدير علي تقبله مسؤولية الاشراف على هذا البحث وعلى نصائحه و توجيها ته و تشجيعه . واعضاء لجنة المناقشة و الشكر الموصول الي كافة اساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة زيان عاشور الجلفة الي كل من اسهم من بعيد او قريب في ا نجاح هذا العمل .

إهداء

يقول جل شانه *ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت و فروعها في السماء *

لذا ا رجو ان تكون كلماتي طيبة و مباركة اد ين بجزيل العرفان و التبجيل لوالدتي التي اكتفي بنظرة و ابتسامة منها ليمتلئ قلبي شجاعة حماسا و املا" .لذا اهديها عملي هذا عساني احظي برضاها جزاها الله خيرا لاينفذ الي كل افراد اسرتي بالاخص اخوتي* توفبق* كمال* ليلي* نسيمة* الذين كانوا سندي و عوني طيلة مراحل حياتي الي الاساتذة الكرام الذين ساعدوني كثيرا في تقديم هذا العمل الاستاذ *جداوي خليل *.عصبي حليمة *. ميهوبي.

كل من ساهم ولو بدعوة في ظهر الغيب لم اسمعها .اهدي هذا العمل الي كل من يحب العلم و الفضيلة الي عقل مفكر الي من يسهر الليالي من اجل فكرة يؤمن بها .اهدي عملي هذا و اتمني من صميم قلبي ان يكون في حسن تطلعات الاساتذة والطلبة و الباحثين.

المقدمـــــــــة

شهدت الدراسات المتعلقة بتحليل الظواهر الدولية ثورة عميقة في العشرين عاما الماضية إذ لم تكن مقتصرة على العالم الفكري و النظري في مجال السياسة الدولية بعد تعدته إلى الواقع السياسي أين شكلت الثورة الإيرانية حدثا تاريخيا ، فمنذ إنتصارها توالت التطورات في إيران مما جعلها في قلب الأحداث الدولية منذ عقدين من الزمان حيث أثار الملف النووي الإيراني جدلا في السنوات القليلة الماضية فقد كان الشغل الشاغل للباحثين و مراكز الأبحاث و أجهزة الإستخبارات و المنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية لأكثر من عشر سنوات و منه ظهرت الكثير من الدراسات حول هذا البرنامج و نشط المحللون في عرض تصوراتهم بخصوصه و خصوصا خلال الشهور الأخيرة من سنة 2013

التي شهدت مفاوضات ماراثونية بين إيران و مجموعة 5 + 1 و التي إنتهت بالتوصل إلى إتفاق مبدئي في جنيف قضي بتعليق العمل في هذا البرنامج مقابل وقف جزئي للعقوبات المفروضة على إيران الأمر الذي دعا البعض إلى توقع القضاء على المشروع النووي الإيراني بصورة نهائية و منه الموقف التركي من هذا البرنامج خاصة و أن تركيا و منذ حدوث التغييرات في الإتحاد السوفيتي السابق و منظومة الدول الإشتراكية ، بدأت تسعى من أجل إقامة مفاعل نووي في خليج أكويو جنوب تركيا ، وهو من ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي بناء ها بحلول 2020 فقد نشرت جريدة تركش ديلي نيوز مقالا كتبه فيولا أوزير كان fulyoozerkan إن وزير البنية التحتية الإسرائيلية بن اليعاز حذر من إتفاقا بشأن الطاقة بين تركيا و إيران سيعمل على تشجيع إيران في الإقدام على تطوير برنامجها النووي . و قد إنتقد الوزير الإسرائيلي و بشدة إتفاقا للتعاون التركي - الإيراني حول الغاز الطبيعي

قائلا إن إحراز التقدم في مثل هذه المشاريع يعمل على تشجيع طهران المتهمة من قبل الغرب بالسعي لإمتلاك السلاح النووي ...!))

كما أن الولايات المتحدة إنتقدت الخطوة التركية اتجاه التوقيع على إتفاق التركي - الإيراني الذي جرى في 2007 وقالت أن هذا الإتفاق جاء في وقت تسعى فيه واشنطن في شد عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي و قد ردت تركيا على ذلك قائلة أنها تهدف من خلال علاقاتها الودية مع دول المنظمة و المجتمع الدولي إلى إشاعة أسلوب دبلوماسي مكثف سوف يساعد على نزع فتيل التوتر النووي .. وقال أحد المسؤولين الأتراك بالبرنامج النووي الإيراني " إننا على إستعداد لدفع الثمن مقابل السلام)) .

لم يخف الأتراك حقيقة أنهم لا يمكن أن يكونوا في موقف منعزل عن موقف دول الإتحاد الأوروبي ، خاصة منذ زمن بعيد وكما يقول أحد المراقبين في الموقف التركي سيكون منسجما و متناغما مع موقف الإتحاد الأوروبي من إمتلاك إيران السلاح النووي ، ويحرص الأتراك على الإبتعاد عن أي تعارض أو تقاطع عن أي قرارات قد يتخذها الأوروبيون حيال هذا البرنامج ، كما أن تركيا مقارنة مع موقفها مع حرب العراق إلا أنها لا تبني أو تعدم رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما إذ فكرت أمريكا بضرب إيران و إستخدام القوة ... ولعل الأرجح فإن تركيا كذلك سوف لن تبدي أية تسهيلات أو دعم لعمل عسكري ربما تقوم به إسرائيل ضد المنشآت النووية الإيرانية .

تجنبا لردود الفعل الشعبية التركية و الرأي العام العربي الإسلامي كل هذه الآراء المختلفة حول العلاقة التركية الإيرانية و مواقف التركية حيال الملف النووي الإيراني إلا أن تركيا تعمل على تحقيق أهداف و هي جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب الموضوعية:

كان اختيار هذا الموضوع بناء على واقع قلة الدراسات الأكاديمية حول الملف النووي الإيراني ، و إهتمام بعض الباحثين بالتفاعل التركي _ الإيراني في آسيا الوسطى ، ما دفعنا إلى البحث في هذا الموضوع للموقف التركي من إتفاق النووي الإيراني مع دول الكبرى) و ذلك لأهميته، كذلك لوزن كل من تركيا و إيران في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بالإضافة إلى ذلك التحولات التي شهدها البلدين في أواخر تسعينات القرن الماضي

الأسباب الذاتية:

حركية و فاعلية السياستين الخارجية لكل من إيران و تركيا باعتبارهما دولتين إقليميتين و تاريخيتين- منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين ، خاصة فيما يتعلق بمواقفهما تجاه القضايا الكبرى في الشرق الأوسط و حتى في باقي مناطق العالم حيث دفعت نحو الميل إلى البحث في مجال السياستين الخارجية التركية و الإ يرانية و هذا ما شجع على إختيار موضوع الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

أهمية الدراسة :

أهمية النظرية : يندرج موضوع الدراسة ضمن الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني كأحد أهم محاور النقاش في الأوساط الفكرية المعاصرة في مجال السياسة الخارجية و التي تعتبر من المجالات المهمة في العلاقات الدولية

كما أن التحول الذي ميزا سياستين الخارجية لتركيا و إيران تجاه منظمة الشرق الأوسط بدفع العديد من الباحثين إلى البحث فيه لمعرفة أسبابه و إنعكاساته الإقليمية و الدولية بالإضافة إلى التحولات الجذرية في

العلاقات التركية - الإيرانية و هذا ما يشجع على البحث في حقيقة على الدور التركي في الإتفاق النووي الإيراني .

الأهمية العملية : تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من خلال الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط و التي لطالما كانت محل إهتمام الدارسين و المحللين و المنظرين منذ عقود أما اليوم فقد إزداد الإهتمام لهذه المنطقة أكاد يميا نظرا لما تشهده من تفاعلات متسارعة ، بإعتبارها مرمى لتنافس الدول الكبرى (روسيا ، الولايات المتحدة الأمريكية) و الدول الإقليمية الصاعدة (تركيا و إيران) .

المشكلة البحثية :

إنطلاقا مما سبق و نظرا لأهمية الموضوع يطرح الإشكال التالي :

ما الموقف التركي من الاتفاق النووي الإيراني ؟

و لتحديد هذه الإشكالية نضع التساؤلات الفرعية التالية :

- كيف تحيزت السياسة الخارجية التركية ؟
- ماهي تأثيرات الإتفاق النووي على العلاقات التركية الإيرانية ؟
- كيف إنعكس الإتفاق النووي على السياسية الخارجية التركية ؟

حدود المشكلة :

من خلال دراستنا للموقف التركي في الإتفاق النووي الإيراني مع دول الكبرى حددنا الإطار المكاني : تركيا ، إيران و الدول الكبرى (فرنسا - الو . م . أ ، الصين ، روسيا ، ألمانيا)

كما حددنا الإطار الزمني : وصول أردوغان للحكم.

فرضيات الدراسة :

بناءا على الإشكالية المحورية و التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- تعتبر السياسة الخارجية التركية سياسة براغماتية قائمة على المصالح

- خاضت إيران مفاوضات شاقة مع الدول الكبرى أدى إلى إمضاء إتفاق نووي له إنعكاسات كبرى على الصعيد الإقليمي و الدولي

- إنعكس الإتفاق النووي على السياسة الخارجية التركية و ذلك بشكل قوي يترتب عنه نتائج إستراتيجية

الإطار المنهجي :

سيتم إستخدام منهج التحليل " كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية في نظام إقليمي معين ، فهو يسمح بالإنتقال من الجزء إلى الكل و العكس من خلال التدرج في مستويات التحليل الثلاثة ، إنطلاقا من الدول (الوحدات الوطنية) إلى مستوى النظام الإقليمي إنتهاء بمستوى النظام الدولي ، وهذا ما يتناسب مع تحليل التفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة لنظام و متغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية ، و متغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي ، فتحليل النظم الإقليمية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية ، الإقليمية ، الدولية

كما إعتمدنا على المنهج التاريخي المقارن من خلال إستحضار الأحداث التاريخية و تغيير و تحليل مواقف و سياسات كل من تركيا و إيران ، كذلك المقارنة بين تلك المواقف و السياسات بشكل يسمح بالتنبؤ بمستقبل الدور التركي من هذا الإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى .

الإطار النظري :

تناول هذا الموضوع إنطلاقا من نظريات مهمة في تحليل العلاقات الدولية و التي تفسر طبيعة التفاعل بين الدول و ذلك طبقا لملائمة هذه النظريات للحالتين الإيرانية و التركية

وقد إعتمدت على نظريات كبرى في العلاقات الدولية في دراستا للموضوع و هي الواقعتين (الكلاسيكية / و الجديدة) لتغيير الإقليمية ، بالإضافة إلى هدف القوة و هاجس الأمن بالإضافة إلى النظرية الواقعية ، إعتمدنا على نظريات جزئية و ذلك حسب الحاجة إليها في الموضوع كنظرية صنع القرار

أما التقنيات المستخدمة في هذه الدراسات ، فقد إعتمدنا على تقنية التحليل المضمون لتحليل و تغيير مضامين الخطابات و القرارات المصرح بها من طرف قادة تركيا و إيران في المنطقة لمعرفة دلالاتها و تفسير انعكاساتها

الدراسات السابقة :

من خلال البحث المتواضع حول هذا الموضوع تحصلنا على بعض الدراسات الميتمة لدور التركي من الإتفاق النووي الإيراني و التي من بينها :

1-**دراسة أحمد داوود أوغلو** العمق الإستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية صدرت عن مركز الجزيرة لمدارسات و الدار العربية لمعموم عام 2010 صدرت طبعة التركية الأولى عام 2001 و هذه الطبعة الأولى باللغة العربية و جاء هذا الكتاب من ثلاث أقسام.

القسم الأول جاء بعنوان " الإطار المفاهيمي و التاريخي و القسم الثاني بعنوان الإطار النظري : الإستراتيجية المرحمية و السياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية " أما القسم الثالث " الوسائل الإستراتيجية و السياسات القيمية و التي رأى من خلال هذا الفصل أن تركيا ستحقق مكانتها المرموقة في الساحة الدولية .

2- **دراسة وليد رضوان عام 2006** " العلاقات العربية - التركية :

دور البنود و التحالفات الدولية و العلاقات العربية صدر عن شركة المطبوعات للنشر و التوزيع عام 2006

3- **دراسة عصام عبد الشافي** ، أزمة البرنامج النووي : المحددات ، التطورات السياسات - دراسة في الأزمات الدولية

تناولت الدراسة تطورات الملف النووي بداية من نشأة و إقامة البنية الأساسية 1968 و شراء الشاه الأول مفعل نووي من الولايات المتحدة و تطرق في الدراسة إلى دوافع البرنامج النووي الإيراني و المتمثلة في الدوافع الإقتصادية و العسكرية و الإستراتيجية

أما الخاتمة الدراسة فقد تحدثت عن تصاعد الأزمة في مرحلتها النهائية و الكشف عن ثلاث منشآت نووية سرية و صفقة الغاز السرية مع الصين

4/ **دراسة رياض الراوي** : البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط .

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الهدف النهائي من البرنامج النووي الإيراني مركزه على مواقف ثلاث جهات لها صلة بالأزمة التي يثيرها هذا البرنامج وهي إيران ذاتها ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية و. الولايات المتحدة و أخيرا تختص هذه الدراسة فضلا حول أثر البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط حيث خلصت إلى أن ذلك البرنامج و رغم عدم إكتمال جوانبه الفنية و إستمرار الجدل حول أهدافه سيكون له أثر فادح على المنطقة إذا ما أتضح أنه ينطوي على نوايا غير سلمية

تقسيم الدراسة :

تتناول هذه الدراسة الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى من خلال أربعة فصول : حيث سيتعرض الفصل التمهيدي مقدمة البحث. بعناصرها المختلفة و التي تشمل : مشكلة البحث و

أهميته و مبرراته وحدوده الزمانية و الأسئلة و الفرضيات ، و كذلك الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع و الإطار النظري ، أما الفصل الأول فهو يعرض السياسة الخارجية التركية و مؤسسات صنع القرار فيها بالإظافة إلى المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط ، و يتناول الفصل الثاني المفاوضات النووية و تطور التاريخي لها و سير المفاوضات الإيرانية على الصعيد الغربي و الإقليمي الدولي كما أن الفصل الثالث يتناول مستقبل (علاقات بين طرفين في ظل الإتفاق الجديد) والذي يركز على الموقف التركي من الإتفاق النووي و إنعكاساته على سياسة الخارجية التركية بالإضافة إلى دراسة إستشرافية و رؤيا مستقبلية للدور التركي.

الإطار المفاهيمي :

السياسة الخارجية : يرى بهجت قرني bahgat kouny أن التحديد الدقيق لماهية السياسية الخارجية يمثل نقطة البدء من التحليل ، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ، أم أفعالا محددة أم هي قرارات و إختيارات صعبة ... إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع و ترسم توجهات و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيما هو المتغير المستمر [1]

و التعريف الذي يقدمه جيمس روز نو James roseuou حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا و. يقارب الواقع الملموس و البعد العملي فيقول بأن " السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي

[1] بهجة قرني و على الدين هلال ، **السياسيات الخارجية للدول العربية** ، ترجمة جابر سعيد عوض الطبعة الثانية ، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، القاهرة 2002 , ص 29

تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها .[1]

و من جهة يقدم محمد السيد سليم تعريفا بأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة و بالتالي " يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من. البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[2].

البرنامج النووي : يشير إلى خطة الدولة للإستفادة من الطاقة النووية و إستخدامها بشكل عام و يتضمن ذلك تحديد الأهداف و الأولويات في شكل مشاريع و برامج عمل يتم تنفيذها في. إطار جدول زمني محدد [3]

الشرق الأوسط : يشمل هذا المصطلح للإشارة إلى الدول الموجودة في هذه المنطقة و أن مفهوم الشرق الأوسط و حسب موسوعة (لاروس) الفرنسية يشمل ، تركيا ، سوريا ، مصر ، لبنان ، السعودية ، العراق ، ليبيا ، السودان ، إيران و أحيانا أخرى أفغانستان ، باكستان و الهند و هناك من يرى الشرق الأوسط يشمل كل البلاد العربية و إيران و تركيا و إسرائيل و هناك من يرى أن المصطلح تعبير سياسي يضم قوميات مختلفة و أنه خليط من السلالات و الأديان و الشعوب و اللغات ، كما عرفه آخرون بأنه يشمل العالم العربي و إيران و تركيا و إسرائيل و. جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الستة و يتناغم هذا

---

[1] James . n . rose ou . comporing foueign policiers: why, show " m James rose ou ," conpring foueign policiers : t heouies , finding , metholds 2' New yourk , SAGE publication 1974 , po6

[2] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، الطبعة الثانية ، دار الجبل ، بيروت 2001 ص 12

[3] عادل محمد أحمد ، **مصدر برنامج المحطات النووية** ، كراسات إستراتيجية العدد 160 , 2006 ص ٣٦ .

التفكير مع الإستراتيجية الأمريكية لإيجاد توازنات إقليمية كما أن مفهوم الشرق الأوسط الكبير قد برز كما تريده الولايات المتحدة عام 1956 وحتى عام 2010 لجعل هذا المفهوم حقيقة واقفة إلا أن كل محاولاتها باءت بالفشل[1].

البرنامج النووي الإيراني : هو ذلك التوجه القائم في إيران لإمتلاك عناصر القوة الشاملة بما فيها الفعاليات و الأنشطة التي تقوم بها إيران في مجال إمتلاك قدرات نووية يمكن أن تتحول مستقبلا لأغراض عسكرية و بناء الذات و تحقيق طموح الهيمنة و النفوذ في المنطقة وصولا إلى مستوى قوة أقليمية يعتد لها من قبل جميع دول المنطقة [2]

اليورانيوم : فلز مشع أبيض رمزه الكيميائي V و هو موجود كمادة خام طبيعية تستخرج من المنجم ، كما يمكن إستخلاصها من الفوسفات و الذهب ، و هو مصدر للطاقة النووية و هناك ثلاث نظائر لليورانيوم تصلح للاستخدام في صنع الأسلحة النووية 235، V233، V238

أفطر : بيتر براي ، ترسانة إسرائيل النووية ، مع تقرير فغنونو :

أسرار القوة النووية الإسرائيلية ، ترجمة : منير غنام ، مراجعة و تقديم : د محجوب عمر ، مؤسسة الأبحاث العربية الأولى ، بيروت 1989 ، ص106

[1] موسى عبد الوالي أبو قا عود " **الدور الأقليمي لإيران في الشرق الأوسط خلال الفترة من 1991 حتى 2010** رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الإقتصاد و علوم سياسية 2012

[2] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني و أثره على منطقة الشرق الأوسط** ، الطبعة الأولى ، دار الأوائل ، دمشق ، 2006

الفصل الاول

السياسة الخارجية التركية

تمهيـد :

تهدف السياسة الخارجية لتركيا إلى تفعيل دورها الإقليمي في المناطق الإستراتيجية لتكريس وتوسيع نفوذها في تلك المناطق ، وهذا لا يأتي إلا بتوفر محددات سياسية ، إقتصادية وإجتماعية وجغرافية بالإضافة إلى توفر دوافع وظروف تسهل عملية لتكريس النفوذ.

في هذا الفصل يتطرق الباحث إلى محددات سياسة خارجية التركية في المبحث الأول ثم يتناول في مبحثين التاليين مؤسسات صنع القرار في تركيا ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط .

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

بالرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها تركيا بيد أنها تتمتع بوضع إستراتيجي قوى حيث يكفل لها تاريخها ونظامها الإقتصادي المعاصر وموقعها الجغرافي وتطوراتها السياسية وعوامل النظام الدولي قدرا كبيرا من القوة والبقاء.

المطلب الأول : محددات الجغرافية والمجتمعية

أ/ المحددات الجغرافية :

تقع تركيا في جنوب غرب قارة آسيا (ويتبع الجزء الغربي لمضيق البسفور ، قارة أوروبا جغرافيا وتطل على البحر الأسود بين بلغاريا وجورجيا وتبلغ مساحتها 780520 كم2 منها 770.760 كم2 يابسة و9820 كم2 مياه وهي تزخر بموارد عديدة للثروات الطبيعية وتتمتع بموقع إستراتيجي يتحكم في المضايق التركية (البسفور ،بحر مرمرة ،الدرنديل) التي تربط البحر الأسود ببحر ايجة ،فضلا عن كونها المعبر الأول لإحتياطات الطاقةالأكبر في حوض قزوين وآسيا الوسطى نحو الغرب ، فالممر الوحيد الآخر هو إيران ، ويبلغ تعداد سكانها حوالي 72 مليون نسمة ،حسب إحصاءات عام 2010

وتركيا قسمان ، القسم الأول في آسيا الغربية ويحده البحر الأسود وأرمينيا شمالا والمضايق وبحر مرمرة وبحر ايجة غربا وسوريا [1](877 كم) و البحر المتوسط والعراق (330 كم) جنوبا وإيران (454 كم) شرقا ويقع القسم الثاني في أوروبا وتحده من جهة اليابسة أراضي اليونان و بلغاريا (269 كم) ومن الغرب بحار إيجة مرمرة والأسود. [2]

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني واخرون ، **موسوعة السياسة** ، ج1 بيروت : المؤسسة العربية لدراسات و النشر ودار الهدى للنشر و التوزيع 1985 ص 709

[2] محمد صالح المجيلي :"**متغيرات المياه في العلاقات العربية التركية** " مجلة الفكر السياسي السنة 03 العدد 08 .....2000 ص 258 متحصل عليه من www.awn-don.org في 06-02-2017 على 21:05

أن هذه الحدود المتنوعة بين المضائق والبحار ناهيك عن حدودها البرية مع جيرانها ،جعلت من الموقع الجغرافي لتركيا أهمية بالغة في النشاط التجاري،حيث تعتبر حلقة وصل بين الشرق والغرب إقتصاديا ، كما جعلها تقوم بدور فاعل أثناء الحرب الباردة ، كما خولها بالقيام بدور فعال في حرب الخليج الثانية ، وكان لها موقف مهم من الحرب على العراق ، وهي الآن تلعب دور ناصر الشعوب المضطهدة في بلدان ما يسمى الربيع العربي.

كما ساهمت الموارد المائية في توجيه السياسة الخارجية التركية وذلك لأن تركيا تعتبر من أغنى دول العالم بالموارد المائية ، مما جعلها تستخدم هذه الموارد كورقة ضغط على الدول العربية المجاورة لها والتى لديها معها أنهار مشتركة بهدف إضعاف هذه الدول و إنهائها لما يخدم المصالح التركية ويحقق أهدافها[1].

ب/المحددات المجتمعية:

تشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية إلا أن معاهدة لوزان (24يوليو 1923) إعترفت للأقليات في الحياة السياسية التركية لمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني ، صحيح أن أتاتورك نجح إبان إعلان إستقلال الجمهورية التركية عام 1923 في أن يلغي مفهوم الأقليات من الناحية العرقية وأن يحصره فقط بالناحية الدينية ليحقق إنتصارا في إطار إعادة تركيب الأمة وبناء الدولة عبر رسم وحدة عرقية للأمة التركية باعتبار أن كل من يقطن الأراضي التركية فهو تركي بغض النظر عن دينه أو عرقه.

وهذا النجاح ساهم في إستقرار تركيا داخليا من خلال أبعاد أي تمايز طبقي بين المكونات العرقية للشعب التركي سواء القومية كأغلبية أو العربية أو الأرمينية أو اليهودية أو اليونانية كأقليات. هذا الإنتشار الواسع للقومية التركية في ما أطلق عليه دول "العالم التركي" كان أهم مرتكزات السياسية الخارجية التركية

[1] نفس المصدر السابق،محمد صالح المجيلي ص 259

في العقد الأخير ، من خلال استخدامها لاستعادة مكانتها الإقليمية في هذه الدول.[1]

المطلب الثاني محددات الإقتصادية :

يعتبر الإقتصاد أهم مقومات القوة في الدولة وكذلك أهم محددات الدور في السياسة الخارجية ، حيث كلما كان إقتصاد الدولة قوي كان بإمكانها الإعتماد على ذاتها قدر الإمكان ولا تخضع لمساومة الدول الكبرى ، أما إذا كان ضعيفا فهي مظطرة للاعتماد على الدول الأخرى ،وبالتالي تكون في حالة تبعية مريرة ، لاتمكنها من الإستقلال في قرارتها الخارجية وكذلك لاتوفر لها مقومات تحقيق النفوذ الخارجي أو البحث عن دور ملائم[2].

فبرغم التراجع الكبير الذي عرفه الإقتصاد التركي أثر الأزمة الإقتصادية التي أصابته منذ ثمانينات القرن الماضي وتفاقمت في ظل حكومة " تانسو كشيلر" في منتصف التسعنيات حيث فقدت الليرة التركية 37% من قيمتها إذا أصبح الدولار ليعادل 37.000 ليرة تركية بعد أن كان 26.500 ليرة في آذار 1994

حيث الوقت الراهن وفي حكومة العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان إستطاعت أن تنتقل بالإقتصاد التركي في حالة الهشاشة والتراجع إلى حالة الإستقرار والنمو على مدى عشر سنوات من حكمها فقط .

حيث يقع اقتصاد تركيا في المرتبة السادسة عشرين الدول ذات الإقتصاد الأقوى على مستوى العالم وذلك في غضون ثماني سنوات كما تضاعف مؤشر دخل

---

[1] محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و الياسة و العلاقات الخارجية** ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق 1998ص 219 .

[2] طلال ، **علاقات الإيرانية اللبنانية 1982-2010 ، اشتشراق ، التحديات الخارجية** سلسلة دراسات المبادرة ، المساحة المشتركة ، تشرين 2010، ص 5

الفرد في تركيا ، فقد كان في عام [1] 2002 يقدر بمبلغ 3500$ أمريكي لكنه من خلال السياسة الإقتصادية الحكيمة وبقيادة حزب العدالة والتنمية قفز دخل الفرد عام2010 إلى أزيد من 10000 دولار أمريكي[2].

وقد شهد معدل الدخل الفردي منذ 1998 تزايد وتسارع أكثر منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في 2002 إلى أن بلغ حدود 10440 دولار أمريكي وفقا للقدرة الشرائية المحلية في تركيا ويمكن تلخيص خصائص قوة الإقتصاد التركي في :

* احتلت تركيا المرتبة السادسة على المستوى الأوروبي في المجال الإقتصادي.

* تظهر الخطط التنموية والإقتصادية لتركيا تطلعه إلى تحقيق صادرات تصل إلى 500 مليار دولار وكذلك إيرادات تصل أيضا إلى 500 مليار دولار كما تخطط لتحتل موقع أحد الدول العشر الأولى إقتصاديا على مستوى العالم.

* تحتل تركيا المركز الأول في أوروبا في مجال صناعة النسيج.

* وصلت صناعة تركيا من السيارات إلى حد أن من بين كل ألف سيارة تصنع في العالم فإن 15 سيارة صنعت في تركيا .

*تصاعد حجم التجارة الخارجية لتركيا لتبلغ نسبة نمو قاربت 37 ٪ .

* تضاعفت أربع مرات صادرات تركيا من 36 مليار دولار عام 2002 لتصل عام 2008 إلى 132 مليار دولار

[1] حنا عزوز بلهنان **"تانسو تشيلر"وموقفها من مشكلات تركية الداخلية (1991-1997)** مقال – مركز الدراسات الاقليمية الموصل سنة 1998 .

[2] لمحة عن تركيا " حقائق وارقام – التوقعات الاقتصادية " متحصل عليه من الموقع www.invest.gov.tr/ar-sa/turkey/facetsandfigure/page/redrirectpage.aspx-2017-02-03.19:07

المطلب الثالث: المحددات السياسية والعسكرية :

أ/المحددات السياسية (هوية النخب الحاكمة) :

لهوية النخب السياسية الحاكمة الأثر الكبير في تبلور توجهات وأنماط أدوار السياسة الخارجية للدول وتحديد دوائر نفوذها باعتبارها أحد أهم محددات الدور في السياسة الخارجية للدول وتحديد دوائر نفوذها باعتبارها أحد أهم محددات الدور في السياسة الخارجية ، فرغم أن العلاقات بين الدول تكون وفقا للمصلحة القومية وبما يضمن الأمن القومي لبقاء وإستقرار تلك الدول وفقا للنظرية الواقعية وهي المسيطرة الآن - إلا أن هوية صناع القرار هي التي تحدد هذه المصلحة الوطنية حسب إدراك هذه النخب لهذه مصلحة .

ففي تركيا حكمت النخب العلمانية بدعم العسكر_ الدولة لعقود مضت وكانت لها رؤيتها الخاصة لدور تركيا وتوجهاته ودوائر نفوذها إلى أن وصلت نخب إسلامية - مدينة- مقاليد الحكم في تركيا عام 2002 فكانت لهذه النخب رؤية مختلفة تماما عن رؤية سابقيها للدور التركي ودوائر نفوذها[1].

لقد نجح اردوغان في تحييد النخب العسكرية عن ممارسة السياسة بدءا من التعديلات الدستورية عام 2004 التي مست تكوين مجلس الأمن الوطني الذي أصبح يضم مدنيين بعد أن كان حكر على العسكر ومهامه ، إذ إنتقلت من الطبيعة الرقابية إلى الطابع الإستشاري فقط ، وفي إستفتاء شعبي على تعديلات دستورية في سبتمبر إستطاع أردوغان " إزاحة المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية بشكل نهائي كما أصبحت هذه النخبة تحت[2] وصاية ورقابة النخبة المدنية الحاكمة[3] .

---

[1] رضا هلال ، السيف و الهلال ، **تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** ، بيروت ، دار الشروق لنشر و التوزيع ،1999،ص 166.

[2] احمد نوري نعمين ، **النظام السياسي في تركيا** ، عمان ، زهران للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 87.

[3] مرجع سابق

الإستقرار الذي شهده النظام السياسي التركي في عهد حكومة العدالة والتنمية رغم محاولات الإنقلاب المتكررة والفاشلة وأبرزها السعي لحضر الحزب عام 2007 كان نتيجة إصلاحات قدمها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان " وفقا لمعايير كوبنهاغن" المشروطة لإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي والذي كان أهمها إبعاد العسكر عن الممارسة السياسية وهو ماحققه أردوغان إثر بعض التعديلات الدستورية.

بالإظافة إلى إزاحة العسكر من العمل السياسي والذين ينعزلوا تركيا من مناطق إستراتيجية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط من خلال إنتهاجهم سياسة خارجية ذات توجه واحد نحو أوروبا

قدم" أردوغان " إصلاحات إقتصادية وسياسية وإجتماعية - الإعتراف باللغة الكردية كلغة محلية - ساهمت في تحقيق الإنسجام المجتمعي وبناء إقتصاد قوي دعم ورأس المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ماجعلها تبحث عن مناطق نفوذ في جوارها الإقليمين وتطمح لأن تكون قوة إقليمية وزعيم إقليمي في المنطقة[1].

ب/ المحددات العسكرية :

تتوفر تركيا على ثاني أكبر جيش في حلف شمال أطلسي (Nato) بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر من أقوى الجيوش حجما وكفاءة وقدرت القوة العددية للقوات المسلحة التركية الإجمالية عام 2008 ب 850000 جندي.

أما فيما يخص الميزانية المخصصة للدفاع فقد بلغت في العام المالي 2007_2008 مابين 88 و100 مليار دولار أمريكي لأمور الدفاع أو الإنفاق الدفاعي .

- فهي تمتلك ما يقارب لواء مدرعا تضم دبابة قتال رئيسية من الطرازات التالية M_48 باتون - ليو بارد - و60- M، وعليه تكون نسبة عدد الدبابات

[1] طارق عبد الجليل " **السياسة العسكرية في تركيا** " ، 06 أكتوبر 2012 ص 5 متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeeera.net في 03-02-2017 على الساعة 20:30

إلى أفراد القوات البرية التركية 82\10000 المعدات: 4205 دبابات ،و650عربة مشاة مدرعة و3643 ناقلة جند مدرعة و 2883 قطعة مدفعية. الدفاع الجوي 1664. مدفع د- جو و897 صاروخ أرض -جو و299 حوامة معاونة وهجومية منها (كوبراو بلاك هوك) وعدد من الطائرات بدون طيار [1].

بالإظافة الى أنها تضم القوات البحرية التركية 55.000 فرد و378,700 إحتياطي و13 غواصة و19 فرقاطة و55 زورق دورية مقاتل وسفينة زرع ألغام واحدة و25 كاسحة ألغام و8 سفن .

أما القوات الجوية :فتتكون من 65,000 فرد و445 طائرة مقاتلة (إف 4 إف5) و 283 طائرة إف 16 و 40 حوامة كما يوجد لدى تركيا قوات في الخارج أو مراقبين دوليين في كل من(جورجيا) وقوات جوية منتشرة ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في: إيطاليا(صربيا) ومو نتجرو (السودان)[2].

[1] جميل عقيقي ، **القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد** ، الاهرام ، الطبعة الاولى الدولية متحصل عليه من الموقع http ://:digital.ahram.org.eg/moklat.aspx?eid=19في 2017-02-04 على الساعة 14:02

[2] المصدر السابق بتاريخ 2017-02-04 الساعة 15:30

المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في تركيا

عرفت الجمهورية التركية في تاريخها ثلاثة دساتير هي دستور 1924 و1961 و1982 عنيت بصياغة الأطر القانونية الناظمة لعملية صنع القرار في الدولة ، وتحديد العلاقة بين مختلف مؤسساتها ،ويبقى دستور سنة 1924 وما أطرأ عليه من تعديلات في مرحلة أتاتورك أي في الفترة الممتدة (1924-1938) هو ما حدد الخطوط العريضة للنظام التركي والتي لازالت مستمرة حتى الآن ،بل يعتبر دستور 1982 الذي جاء بعد إنقلاب عسكري إنتكاسة لمسار التحول الديمقراطي التركي.

المطلب الأول : السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء)

دور السلطة التنفيذية في صنع القرار التركي يظهر من خلال مؤسستين هما مؤسسة رئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء ، ونظرا لأن النظام التركي نظام برلماني فإن سلطات الرئيس الجمهورية تبقى محدودة مقارنة برئيس الوزراء ، ولكن آليات صنع القرار لا تتوقف عند الحدود الدستورية وتتجاوزها لاعتبارات أخرى .

* ووفقا للدستور فإن صلاحيات رئيس الجمهورية الخارجية تتمثل فيما يلي :

1- الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى ، وقبول أوراق إعتماد ممثلي الأخيرة لدى تركيا [1].

2- التصديق على الإتفاقيات الدولية ، حيث منحت المادة 95 لرئيس الجمهورية حق عقد المعاهدات شرط أن لا تصبح نافذة المفعول إلا بعد موافقة المجلس الوطني عليها ، وأستثني من ذلك الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية والفنية التي لا تتجاوز مدتها السنة [2]، ولا تمس حق الأفراد أو حق الملكية للمقيمين منهم في الخارج ولا يترتب بموجبها أية إلتزامات مالية على الدولة.

---

[1] حنا عزو بهتان ، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا** ، دراسات اقليمية /(11)مركز الدراسات الاقليمية ص 11

[2] نفس المرجع ص 12

3- دعوة مجلس الأمن القومي للإنعقاد ورئاسته.

4- تولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني ، وإتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات وتعيين رئيس الأركان العامة وفق المادة (110) ولكنها قيدت هذا الحق بالنص على أن القيادة العليا جزء لا ينفصل عن المجلس الوطني الكبير ويمثلها رئيس الجمهورية ، وفي حين فرق الدستور طبق للمادة (66) بين الحرب الدفاعية والتي تدخلها تركيا بموجب المعاهدات الدفاعية من إختصاص رئيس الجمهورية ، والحرب الهجومية من إختصاص المجلس الوطني ،في حين أناطت المادة (111) رئاسة مجلس الأمن القومي التركي لرئيس الوزراء .

* أما مجلس الوزراء فهو المعني يصنع السياستين الداخلية والخارجية وضمان تنفيذها ، ومن بين إختصاصاته في المجال الخارجي مايلي :

1- يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية لسلطة قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان

2- السلطة في المجالات الإقتصادية والحالية ، كإتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمكرية في مجال التجارة الخارجية.

3- إختصاص مجلس الوزراء في مجال الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب ، كما يقترح على رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة ، ويرأس رئيس الوزراء إجتماعات مجلس الأمن القومي[1] في حالة عدم إشتراك رئيس الجمهورية فيها .

نظرا لكون رئيس الوزراء هو المسؤول أمام البرلمان وليس رئيس الجمهورية كما تقتضيه طبيعة النظام البرلماني ، فإن القرار الداخلي والخارجي يفترض نظريا أنه بيد رئيس الحكومة ولكن عمليا لا تعكس مجريات الحياة السياسية ذلك

[1] جلال عبد اله معوض ، **صنع القرار في تركيا و العلاقات العربية** – التركيب ، ط1 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1998 ص 21

، إذ أن الآليات إلى تحكم العملية السياسية تجعل من القانون مجرد أداة يوظفها أطراف العملية لإدارة تنازع الصلاحيات فقط.

وتأسيسا على هذا فإن دور وأهمية رئيس الجمهورية في صنع القرار سواء الداخلي والخارجي لا يتوقف عند الصلاحيات التي يمنحها إياه الدستور[1] .

المطلب الثاني: السلطة التشريعية.

تتمثل السلطة التشريعية في تركيا في المجلس الوطني التركي الكبير الذي إحتفظ بصلاحياته الواسعة رغم الإنقلابات العسكرية الثلاث التي عرفتها تركيا أو المحاولات الفاشلة إلا أن العسكر لم يتجاوز هذا الأساس ، وحاول دائما العودة لحكم البركات باعتباره الممثل عن الأمة [2] وتتمثل أهم صلاحياته بالمجال الخارجي كما ينص عليه دستور 1982 الذي مازال معمولا به حاليا مع التعديلات التي أدخلت عليه في أعوام 1987و 1993و 1985 في :

1- إعلان الحرب

2- التصديق على الإتفاقيات الدولية .

3-طبقا للمادة 177 فإن القيادة العليا للجيش هي جزء من المجلس الوطني الكبير (البرلمان) ويمثلها رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس الوطني الكبير عن الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع عن البلد.

4- يمكن إشراك مجموعة من الأحزاب السياسية في البرلمان في الزيارات الخارجية لرئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ، وذلك بناء على قرار صادر من طرف الجمعية العامة في الممارسة العملية وخارج الإطار القانوني هذا الذي يحدد صلاحيات المجلس الوطني .

[1] حنا عزو بهنان ، المرجع السابق ص 16

[2] وليد رضوان ، **تركيا بين العلمانية و الاسلام في القرن العشرين** ، ط 1، بيروت شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، 2006 ص 213

- يمكن رصد أشكال أخرى يؤثر فيها البرلمان على صنع القرار من خلال إنتخاب الرئيس من عدمه ، نظر التحفظ أعضاء البرلمان عن المرشح [1].

لإعتبارات قد تتعلق بالموقف من رؤيته السياسية وتوجها له الإيديولوجية ،ناهيك عن الصراعات الحزبية ،فعلى سبيل المثال عقب إنقلاب سنة 1971 إتحد حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة وإنتخبا فخري كورتوروك رئيسا للجمهورية على الرغم من الضغوط التي مارسها العسكريون الذين كانو يريدون رئيس الأركان جيش وهو أحد المشاركين في إصدار البيان العسكري للإنقلاب الذي إستقال سنة 1973 من منصبه ، ولكن ليصبح مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية التركية . وفي أفريل سنة 1980 إنتهت ولاية الرئيس فخري كوركورك ، ولم يتمكن البرلمان طوال خمسة أشهر من إنتخاب رئيس جديد للجمهورية ، ماشكل مأزقا دستوريا وسابقة خطيرة لامثيل لها في تاريخ تركيا الحديث[2].

والوجه الآخر لتأثير السلطة التشريعية في العملية السياسية يتمثل في المساءلات وغيرها من أشكال النشاط البرلماني التي يتجلى دور البرلمان فيها كالتكتلات البرلمانية لسحب الثقة من الحكومة أو تشكيل حكومات أخرى ، كقيام نواب الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية الممثلة في البرلمان في أكتوبر 1996 بمحاولة حجب الثقة عن حكومة البركان بتقديم مذكرة لتوجيه اللوم إليها أثر زيارة أربكان لليبيا ، وبعد الإطاحة بها في 29-06 -1997 تشكلت الحكومة التالية بتكتل كل من حزب اليسار الديمقراطي والوطن الأم وتركيا الديمقراطية [3]كما يجب عدم إغفال أيضا جوانب تتعلق بعلاقة الرئيس والحكومة بالبرلمان ، ولكن هذا لاينفي وجود على الأقل حد الأدنى من العمل المؤسساتي

[1] المرجع السابق ، ص .215

[2] وليد رضوان المرجع السابق ص 162.

[3] حنا عزو بهتان ، المرجع السابق ص 14

يلتمس خاصة في مرحلة مابعد الثمانينات على عكس المرحلة التي سبقتها حيث إتخذت العديد من القرارات دون أخذ موافقة المجلس الوطني التركي الكبير ، ويعزى السبب في ذلك أن الأشخاص الذين كانو على رأس السلطة التنفيذية كانوا أيضا قابضين على الحزب الممثل في المجلس الوطني والذي كان يتمتع بأغلبية ، وعليه لم تظهر أي معارضة في المجلس في مسائل السياسية الخارجية ، إذ كانت المعاهدات يصادق عليها بالإجماع ، وهذا الوضع كان سابقا وسيستمر لاحقا بما سنفصله في المطالب التالية[1]

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية

ترجع محاولات الجيش إلى الإطاحة بالحكومة المدنية التركية إلى نهاية عام 1957 حيث ورد إلى حكومة مندريس بأن هناك إدعاء محاولة بعض الضباط إلى تكوين منظمة سرية في الجيش تسعى إلى التحريض على الثورة والإطاحة بحكومة مندريس وعليه فإن الإنقلاب العسكري الأول كان بتاريخ 27 مارس 1960 وكان قائد الإنقلاب العسكري جمال كورسيل والذي أراد من حركته الإنقلابية أن تكون أداة لخلق الديمقراطية وليس إيجاد نظام ديكتاتوري كما هو الحال في مختلف دول الشرق الأوسط أي أن الإنقلابيين أرادوا أن يعيدوا السلطة إلى المدنيين وذلك من خلال إرجاع الديمقراطية من جديد وتجديد مفهوم الحرية والصحافة وإطلاق السجناء الذين تم توقيفهم على عهد الحزب الديمقراطي وإيجاد لجنة من الأساتذة لكتابة الدستور التركي وإنها كانت محاولة منهم لإنقاذ إصلاحات أتاتورك وإعادة الكرامة وسمعة الدولة ولهذا إتجه الإنقلابيين إلى الأساتذة الجامعات لغرض تبرير العمل الإنقلابي وإنه أساس للمبادئ الديمقراطية وقد إلتزم الأساتذة الجامعيون بذلك ليس خوفا من العسكريين بل بسبب تفضيلهم للإنقلاب أكثر من الجيش وعليه تشكلت لجنة الوحدة الوطنية وأصبحت السلطة الحقيقية بيد اللجنة وأعضاء ها من المعتدلين

[1] وليد رضوان المرجع السابق ، ص 163

وإتخذت إجراءات منها إقامة حكومة مؤقتة ورسم الدستور الجديد وهي نموذج للنظام الإنتقالي العسكري وذلك من خلال إرجاع الحكمة إلى المدنيين وهذا ماعمل عليه كورسيل ولهذا فإن الجيش وعن طريق الإنقلاب العسكري[1] إستمر بالتأثير في السياسة التركية لسنوات عديدة بل أعطى مزيدا من الإستمرارية للقادة العسكريين لغرض الدفاع عن حقوق الشعب من خلال السيطرة على مقاليد الحكم.

فالمؤسسة العسكرية إتخذت لنفسها دور الوصي على الجمهورية التركية من خلال عمليات إنقلابية تدخلية متقطعة ومحدودة ولكنها كانت ذات أثر سلبي على النظام السياسي وأسهمت في إضعافه وذلك من خلال جعل المسؤولين المدنيين لا يمتلكون السلطات الحقيقية والتي هي لعهد بموجب الدستورتكلفها لهم القوانين وبالتالي فان المتحكم بطبيعة الأمور سواء كانت داخلية أم خارجية هي بيد القادة الكبار في القوات المسلحة وما إنقلابات 1960-1971- 1980-1997 إلا دليلا على صحة الفرضيات التي ذهبت إلى أعضاء دورا متزايدا ومتنامي للقوات المسلحة وتدخلهم وكأنهم حامين للديمقراطية ومبادئ كمال أتاتورك التي من أجلها تم تأسيس الجمهورية التركية على إنقاض الإمبراطورية العثمانية وتصوير الجيش على أنه حامي للمبادئ الديمقراطية وبالتالي اضفاء الشرعية على كل تدخل عسكري على أنه يأتي لحماية الجمهورية الديمقراطية في البلد[2].

[1] زيد أسامة احمد الرحماني ، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا** ، رسالة ماجيستير (منشورة) الى جامعة الشرق الأوسط ، كلية الادب و العلوم السياسية 2013 ص 08

[2] نفس المرجع السابق ، ص 10

المبحث الثالث : المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط :

تناقضت التحليلات في الداخل التركي بالنسبة لمستقبل العلاقات معه الا ان الكثير من المحللين ينادون بأن السياسة التركية كانت دائما تحافظ على براعماتيتها للحفاظ على علاقات متوازنة بين الشرق والغرب ، واضعة في الإعتبار أن المصالح وتوازن القوى هي المحاور الأساسية التي يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية لأي دولة .

لاسيما تركيا التي يفرض عليها موقعها كدولة تشغل موقعا مهما في الشرق الأوسط المليء بالتناقضات والأزمات وتسعى في الوقت ذاته للدخول للإتحاد الأوروبي - أن تدير سياسة خارجية برغماتية من الدرجة الأولى.[1]

المطلب الأول : المصالح التركية تجاه سوريا والعراق

***1/المصالح التركية تجاه سوريا** : يمكن القول أن تركيا تبحث عن دور في سوريا من خلال مواقفها هذه تعويض خسارتها للحلف الإستراتيجي معه ، الذي إستطاعت من خلاله دخول العالم العربي إقتصاديا وسياسيا من البوابة السورية ، وأشارت مصادر في تركيا إلى كلام بدأ يتردد عن صفقة أمريكية - تركية تقوم أنقرة بموجبها بدور فعال على الأرض ، ولم تنشر المصادر عما إذا كان المقصود هو قيام تركيا بتنفيذ " الحظر الجوي " والمنطقة المنزوعة السلاح في انطلاقا من كلام أردوغان سورية قضية داخلية.

وبالتالي ما قد يكون بداية تبرير لتدخل ميداني في الشأن السوري يضاف إلى خيوط التدخلات الميدانية التي ظهرت معالمها في أحداث جسر الشغور، والتي إستغل البعض في تركيا وسورية الإنفراج في العلاقات بين البلدين وفتح الحدود لخلق ممرات تدعم وتموين اللاجئين الذين فضلوا اللجوء إلى الجبال داخل سوريا بدلا من المخيمات التركية ، في إشارة واضحة إلى وجود مجموعات

[1] ايهاب شوقي : **ماذا تريد تركيا من العرب ومن سوريا تحديدا** ، شبكة الاخبار العربية (ملفات خاصة)، تاريخ الاصدار 06 مارس 2017 ساعة 06:27 .....20:30

مسلحة تتمركز على الحدود بين البلدين والدليل على ذلك أن الأمور هدأت في أعقاب تولي الجيش السوري ، ضبط هذه الحدود بشكل كامل ، فبدأ اللاجئون السوريون بالعودة إلى بلادهم لينخفض عددهم إلى أقل من النصف[1].

السيناريوهات المطروحة في تركيا ،عسكرية : أولها إقامة منطقة عازلة على الحدود بين البلدين للمعارضين بتشكيل نقاط تجمع عسكرية تكون منطلقا لعمليات في الداخل السوري، وسط حظر للطيران يمنع التعرض إليهم على الطريقة الليبية ، أما السيناريو الثاني فهو دخول عسكري محدود أو غير محدود " لإنقاذ السوريين من ظلم النظام" بدعم عربي وغربي غير أن أصواتا في تركيا بدأت ترتفع لمطالبة قيادتها بفتح آذانها وعيونها ، ففي الحلف السوري الكثير من الأشواك التي يمكن أن تؤذي تركيا ، بالإضافة إلى أن تركيا مواطنون عربا يعتبرون أن عيشهم في ظل الجمهورية التركية[2] لا يلغي واقع إنتمائهم القومي والعاطفي وهو ما بدأ جليا في الشهر الماضي عندما إكتشف منظمو تظاهرة مؤيدة للشعب في سورية أن مناصري النظام من بين أبناء المنطقة هم أكثر بكثير ولعل أكثر ما يعبر عن الواقع الحال هو قول أحد المحليين الأتراك أن حكومة بلاده حائرة بين مصالحها في سورية ومطامعها فيها.....[3]

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع

[3] نفس المرجع

2/المصالح التركية تجاه العراق:

تقوم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق على ركيزتين أساسيتين هما:

الأمن الجيوسياسي والأمن الإقتصادي ومنذ غزو في عام 2003 وحتى اليوم دأبت تركيا على التأكيد دوما على هذه الثوابت في أي إستحقاق يتعلق بالعراق وهي :

1/ وحدة العراق (الأمن الجيوسياسي):

تعتبر الحكومة التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتا من ثوابت الأمن القومي للبلاد ، وذلك على إعتبار أن تقسيمه من الممكن أن يفتح الباب واسعا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثني تركيا نفسها ، خاصة إذا ما تقر رسم هذا الإنقسام على طول الخط الكردي في المنطقة (بالاضافة إلى مصير كركوك والعنصر التركماني [1].

2/الإستقرار في العراق : (الأمن الإقتصادي):

إستقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب إستراتيجي على الصعيد السياسي والإقتصادي على الصعيد إستثمار وأمن الطاقة وذلك نظرا إلى مايملكه الطرفان ، من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الإقتصادي بين البلدين ، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخما ، وتحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات ناهيك عن قطاع الإنشاءات ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يسهم بشكل فعال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضا [2].

كما أن عراق مستقرة ومزدهرا يعني إسهام في تحقيق أمن الطاقة التركية وإرتفاعا في دخل الفرد العراقي ، مما يعني بدوره المزيد من الإستهلاك للبلد

[1] علي حسين باكير **: باحث في العلاقات الدولية و الشؤون الاستراتيجية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، ساعة التصفح :2017-03-06/21:02

[2] نفس المرجع السابق

الذي يشكل - في وصفه الحالي غير المستقر - ثاني أكبر سوق للصادرات التركية بعد ألمانيا ، مما يؤهل العراق لأن يصبح أكبر شريك تجاري لأنقرة مستقبلا وأن يتضاعف حجر التبادل التجاري بين البلدين بسهولة مرتين أو ثلاثا خلال عشر سنوات .

المطلب الثاني : المصالح التركية إتجاه مصر و إسرائيل :

1/ المصالح التركية إتجاه مصر :

ربما لم تكن الثورة المصرية الأولى في العالم العربي وفق الترتيب الزماني ، لكنها كانت الأهم والأكثر تأثيرا ولفتا للأنظار ، لما تحظى به مصر من مميزات حبتها بقوة ناعمة خاصة في العالم العربي والمنطقة ، ولما حملته ثورتها من إشارات على تغيرات جذرية في توازنات المنطقة ، ومن الأمور التي تغيرت مع ثورات العالم العربي ، وخصوصا المصرية ، الموقف التركي المتحفظ والبعيد عن التورط في أي تحيزات أو مواقف واضحة وعلنية فيما يتعلق بشؤون الدول العربية فكان أن إتخذت أنقرة مواقف مؤيدة للمطالب الشعبية في وقت مبكر جدا[1].

تحتل مصر من هذا المنظور موقعا مهما ومتقدما في سلم إهتمامات تركيا ، لعدة إعتبارات وعوامل أهمها:

* تقع مصر في قلب " المناطق البرية القريبة" أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط التي إعتبرها أحمد داود أوغلو في كتابه " العمق الإستراتيجي" أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل والتقارب معها لرفع مكانتها في الإقليم والعالم.

تدرك تركيا أن مصر أكبر الدول العربية وأكثرها تأثيرا في التاريخ الحديث ، مما يجعلها في قائمة الدول التي تود التعاون معها اقليميا.

[1] ياسين احمد القطاولة : **الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط**، مذكرة تخرج ماجيستير (رسالة مقدمة الى عمادة دراسات عليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستير ، في العلاقات الدولية جامعة مؤتة ص 64 .

*تعتبر مصر أيضا وفقا لموقعها ، بوابة لتركيا على القارة الأفريقية التي تشغل حيزا مهما في الإستراتيجية التركية على المدى البعيد.

بالنظر إلى ماسبق فإن الموقف التركي إزاء أي تطور متعلق بالمشهد المصري لا سيما موضوع المصالحة مع النظام القائم الآن ، محدد بخطوط عريضة من الصعب تخطيها أهمها :

* لا يمكن لتركيا الإستغناء عن دولة إقليمية كبيرة ومؤثرة مثل مصر (مصر الدولة أو الشعب) أو تجاهلها لفترة طويلة ، بغض النظر عن النظام الذي يحكمها [1].

* إن الحلف الحقوقي في مصر ، بما يشمل مناخ الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ولو بالحد الأدنى ، عامل مهم جدا في صياغة القرار التركي ولا يمكن لأنقرة تجاوزه بسهولة .

*وسيبقى العامل الشخصي بين أوردوغان والسيسي قائما ومن الصعب جدا تخطيه ، وهذا يعني أحد الأمرين وكليهما معا : إستثناء أي تقارب بين النظامين في العلاقات على مستوى مؤسستي الرئاسة وبقائها على المستوى الوزاري (بحاقد يشمل رئاسة الوزراء) أو زيادة فرص التقارب في ظل أي سيناريو يغيب فيه السيسي عن المشهد (بسبب ثورة أو تنح أو إنقلاب داخل المؤسسة العسكرية) [2]

2/ المصالح التركية إتجاه إسرائيل :

تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر في كافة المجالات ، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل في آذار عام 1949 و أقامت علاقات دبلوماسية معها عام 1950 وعام 1980 على أثر إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها ، إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت متينة

[1] المرجع السابق ص 65

[2] المرجع السابق ص 66

وقوية ومنذ مطلع التسعينات تشهد هذه العلاقات المزيد من التحسن في المجالات والأصعدة المختلفة ، ويعمل البلدان على تطوير علاقاتهما تجاه التكامل في منطقة الشرق الأوسط على أنهما الحليفان الإستراتيجيان للولايات المتحدة في المنطقة وقد تطور الإتفاق العسكري التركي _ الإسرائيلي الذي تم توقيعه في شباط عام 1996 إلى حلف عسكري يحمل العديد من المخاطر الأمنية على دول المنطقة لا سيما سورية ، فالإتفاق يسمح للطيران الحربي الإسرائيلي بإستخدام الأجواء والقواعد التركية ، هذا الإتفاق الذي لاسابق له في الشرق الأوسط أعطي لإسرائيل قدرة إستطلاعية هائلة في سير أجواء المنطقة وجمع المعلومات عن بلدانها ، وكانت المناورات التركية الإسرائلية - الأمريكية التي جرت في بداية عام 1998 [1]، وفي السنوات الأخيرة تم تطوير التعاون بين البلدين في المجلات الأمنية والإستخبارات وتبادل المعلومات ،حيث أقامت إسرائيل بالإتفاق مع تركيا مركز إستخباراتية في جنوب شرق تركيا

ومن جهة ثانية برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة لافتة للنظر في تركيا وهي ظاهرة بروز دور الجالية اليهودية في مختلف مرافق الدولة التركية لاسيما في مجالات التجارة والإعلام والصناعة النسيج و السيارات والألبسة الجاهزة والإعلان و الإعلام والكيمياء في تركيا وتجارة الإستيراد والتصدير وتقول الإحصائيات أن الجاليات اليهودية تملك في إسطنبول نحو 3400 مكتب إستيراد وتصدير من أصل 3800 مكتب وفي هذا الإطار برزت أسماء هامة في أوساط الجالية اليهودية وفي مقدمتهم (جاك قمحي وإسحاق الأتون وألبير بيلين) وهؤلاء أسوأ العشرا ت من الجمعيات والمنظمات المختلفة وقد باتت نشاطاتهم على رأس قائمة أخبار المجتمع والإقتصاد في الصحافة التركية [2].

---

[1] نفس المرجع ص 66

[2] مرجع سابق : رائد الحسين عبد الهادي ، **البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الامن القومي الإسرائيلي** " ص 66

المطلب الثالث: المصالح التركية إتجاه الخليج :

شهدت العلاقات بين دول الخليج وتركيا تطورا مهما ، من أهم تحليلاته عقد 12 تركية خليجية جمعت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بقاده دول الخليج ، وهي ست قمم مع قادة السعودية وأربع مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وقمة مع ملك البحرين حمد بن آل خليفة ولقاء مع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في ظرف 12 شهرا

وتوجت تلك القمة بتعاون إقتصادي وعسكري وثقافي متنام بين تركيا ودول الخليج وهو ما تمت بلورته إستراتيجيا بتوقيع أنقرة والرياض يوم 14 أفريل 2016 في مدينة أسنطنبول على محضر إنشاء مجلس التنسيق السعودي التركي .

وبالتوازي واصلت الشراكة الإستراتيجية التركية القطرية طريقها في التقدم ، وتوجت بدخول الإتفاق بين حكومتي تركيا وقطر بشأن الإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول لحملة جوازات السفر العادية حيز التنفيذ منذ 28 ماي 2016 وتوقيع إتفاقية أمنية وإتفاقية توأمة بين الدوحة وأنقرة .[1]

كما قام الملك البحريني حمد بن عيسى آل الخليفة بزيارة رسمية إلى تركيا في أغسطس الماضي هي الأولى من نوعها منذ ثماني سنوات وتوجت الزيارة بخمس إتفاقيات تعاون ووضعت أسس تعاون راسخ متنام بين البلدين .

وشهدت العلاقات أيضا مع الإمارات تطورات إيجابية بإعادة أبو ظبي سفيرها لتركيا في يونيو 2016 وذلك بعد فتور في العلاقة بين البلدين .[2]

كذلك حافظت العلاقات الكويتية التركية على وتيرتها المتنامية وسط سعي متواصل لزيادة التعاون بين الجانبين .

---

[1] شبكة الجزير ة الإعلامية (موسوعة الجزيرة)نصدر : **وكالة الاناضول الجزيرة تركيا و الخليج** WWW.ALJAZEERA.NET/ENCYCHOPODIA/ECONOMY/12-10-2016 ساعة التصفح : 21:02

[2] المرجع السابق

وإقتصاديا ، فازت العديد من الشركات التركية بمشاريع تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في الخليج ، فيما إرتفعت وتيرة الإستثمارات الخليجية بتركيا ، دون أن تتأثر بمحاولة الإنقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد في منتصف يوليو 2016 .وعلى المستوى السياسي ، تدعم تركيا تحالف الشرعية في اليمن بقيادة السعودية وتتفق وجهات نظرها مع دول الخليج فيما يتعلق بإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية .وفي الشأن السوري ، تتطابق وجهات نظر أنقرة مع كل من الرياض والدوحة بشأن حتمية رحيل نظام الرئيس السوري بشار الأسد ودعم المعارضة السورية ، والتأكيد على الحل السياسي للقضية مع المحافظة على سيادة ووحدة التراب السوري ، وحق الشعب السوري في الحرية والكرامة والعدالة .[1]

[1] المصدر السابق ساعة التصفح ، 22:34

خاتمة الفصل :

إن الأهمية الإستراتيجة لتركيا بإعتبارها مصدر طاقوي هام ومنطقة عبور هامة للتجارة الدولية بين القارات وتعتبر قوى إقليمية كبرى ، فالأحداث متسارعة التي ميزت تركيا في عقود الأخيرة أتاحت الفرصة لها لبناء ذاتها بما يتلاءم مع أدوارها ومصالحها التي تسعى إلى تحقيقها.

الفصل الثانى

المفاوضات النووية

تمهيـــد:

تتطور الاحداث المتعلقة بالبرنامج النووي الايراني يوما بعد يوم بوتيرة عالية.

حيث يعد هذا البرنامج من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام لاسيما من الجانب الغربي ، كما أن هناك دولا عربية وأخرى في المحيط الإقليمي لإيران تتخوف من مستقبل المنطقة ككل ، كون إيران دولة تمتلك إحتياطا كبيرا من الطاقة ، ومع ذلك فهناك من يدعم ويساند مساعيها للحصول على السلاح النووي تحت ذرائع مختلفة .

يناقش هذا الفصل الجذور التاريخية ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني وأهدافه ومبرراته بالإضافة إلى سير المفاوضات الإيرانية من الجانب الغربي

(أمريكا - أوروبا - روسيا).

بالإضافة إلى الجانب الإقليمي الدولي (الخليج - الدول العربية - تركيا) .

المبحث الأول : البرنامج النووي الإيراني:

ظهرت الكثير من الدراسات حول البرنامج النووي الإيراني ونشط المحللون في عرض تصوراتهم بخصوصه ، وخصوصا خلال الشهور الأخيرة في سنة 2013 ، التي شهدت مفاوضات ماراتونية بين إيران ومجموعة 5 + 1 (أمريكا ،فرنسا،بريطانيا،الصين،روسيا+ألمانيا) وإلتي إنتهت بالتوصل إلى إتفاق مبدئي في جنيف قضي بتعليق العمل في هذا البرنامج مقابل وقف جزئي للعقوبات المفروضة على إيران ، الأمر الذي دعا البعض إلى توقع القضاء على المشـــــروع النـــــووي الإيرانـــــي بصـــــورة نهائيـــــة .

المطلب الأول: مرحلة التأسيس (من النشأة إلى ثورة الإسلامية 1958 ←1977)

وتبرز في هذه المرحلة ، بالرغم من التداخل بين مكوناتها ،ثلاث محطات رئيسية تتمثل في : البدايات الأولى من جهة وإنشاء منظمة الطاقة الذرية لإيران وما إرتبط بها من جهود من جهة ثانية ،وجهود الحكومة الإيرانية من جهة ثالثة ، ولابد من الإشارة إلى هذه المحطات.

أ_ البدايات الأولى:

كانت البداية متواضعة في سنة 1958 وبدعم من الولايات المتحدة عندما حصلت منها إيران على مفاعل نووي بحث بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلو غرامات من اليورانيوم المخصب ، وبعض المساعدات الفنية ، بموجب برنامج " الذرة من أجل السلام".

وبدأ العمل فعلا في ذلك المفاعل سنة 1967 في مركز طهران للبحوث النووية (T NRC) لينتج 600 غرام من البلوتونيوم سنويا [1].

[1] عبد الوهاب لوصيف : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الحلف النووي الايراني**، رسالة ماجيستير جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر 2013/2012 ص 176

وفي سنة 1974 تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية لإيران للإشراف على تنفيذ البرنامج النووي ، والحقت بالعصر بالقصر الإمبراطوري لتكون تحت إشراف الشاه نفسه وأنشئ في تلك السنة مركزا أمير أباد للبحوث النووية في طهران ، وحصلت في السنوات التالية على كميات من نظائر اليورانيوم المشعة المعروفة ب " الكيك الأصفر " UF4 في جنوب أفريقيا.

ب- جهود منظمة الطاقة الذرية لإيران :

تبذل منظمة الطاقة الذرية الإيرانية جهودها فيما يتعلق بالنشاط النووي على مستووين يدور الأول حول تنظيم عمل منشآت البرنامج النووي ويتعلق الثاني بتسهيل عمله من خلال التعاون مع المؤسسات الدولية

فقد قامت وماتزال بتشغيل منشآت عديدة في أنحاء إيران بما فيها مركز طهران للبحوث النووية ، ومركز أصفهان للبحوث النووية ومركز البحوث النووية في الزراعة والطب ومركز بحوث المعادن والتعدين .[1]

كما وقعت كما وقعت إتفاقا مع معهد ماساشوسش التكنولوجي الأمريكي في سنة 1975 لتوفير وتدريب كادر من المهندسين المتخصصين ، وإلتزمت الولايات المتحدة بتزويد إيران بثمانية مفاعلات نووية تصل قدرتها إلى 8 آلاف ميغاواط ، ومن المهم الإشارة إلى أن المشروع النووي الإيراني بدأ يأخذ طريقه في إنتاج الطاقة الكهربائية .

وقامت المنظمة في الثمانينات بتوفير المعلومات التي تسرع من إجراء الأبحاث وكذلك أجهزة ومفاعلات بحثية من بينها مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقدرة 5 ميغاواط في مفاعل طهران.[2]

ج- بروز الجهود الرسمية لوضع أسس البرنامج:

---

[1] المرجع السابق ،ص 95

[2] آمال السبكين ،**تاريخ ايران السياسي بين ثورتي 1906-1979** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 25 ، اكتوبر 1999 ص 176

لقد قامت الحكومة الإيرانية بشكل مباشر بجهود كبيرة لتأسيس البرنامج النووي سواء بإبرام العقود مع الشركات الأجنبية لإنشاء المفاعلات النووية ، أم بشراء المواد والتجهيزات اللازمة للتشغيل ، يكفي أن نشير إلى بعض الأمثلة

ففي سنة 1975 قامت بالتفاوض مع الشركة الفرنسية فاراماتون لإنشاء محطة نووية في دارخوين في الأهواز تعمل بالماء الخفيف بطاقة 900 ميغاواط وتستهلك يورانيوم منخفض التخصيب ، وتعد أيضا توقيع إتفاق مع الولايات المتحدة بتزويد إيران بالوقود المخصب لثمانية مفاعلات وجرى التوسع في ذلك الإتفاق فيما بعد .

وفي سنة 1976 قامت بشراء " نظام ليزر تجريبي " قادر على تخصيب اليورانيوم إذا إشترت أربعة أجهزة ليزر غازية من شركة ليسشم الأمريكية [1].

وفي سنة 1977 وقعت مع الولايات المتحدة إتفاقية لتبادل التقنية النووية والتعاون في مجال السلامة النووية ، ووقع الطرفان في السنة التالية إتفاقية أخرى ، حصلت إيران بموجبها على منزلة " الدولة الأكثر رعاية " وسمحت بحصولها على مابين ستة إلى ثمانية مفاعلات نووية تعمل بالماء الخفيف ، لقد باتت أمريكا مستعدة لتجاوب مع التوجهات الإيرانية لتوسيع قاعدة الطاقة غير النفطية ، على أن يكون الدور الفاعل للشركات الأمريكية في مشروعات الطاقة النووية الإيرانية . [2] .

[1] وسام الدين العكلة : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية** ص 416

[2] نفس المرجع ص 418.

المطلب الثاني : مرحلة التشغيل (إعادة إحياء البرنامج النووي) 1984←2004

وتتضمن عدة خطوات أساسية يمكن التمييز من بينها ثلاثا بصورة رئيسية وهي إنطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية ، وتوسيع البنية التحتية للبرنامج ، وأخيرا الدفع إلى الأمام بمجالات البحث والتطوير ولابد من الإشارة إلى هذه الخطوات على التوالي :

أ-إنطلاق العمل في البرنامج بصورة فعلية :

برزت في هذه المرحلة إهتمام منظمة الطاقة الذرية لإيران بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي ، وفي ظل وجود المنشآت والمراكز التابعة لها ، كمركز التكنولوجيا المتقدمة ، وكان نشاطها أكثر مايكون وضوحا في تدريب للعلماء الإيرانيين والحصول على اليورانيوم المخصب .

وقد وقفت الحكومة الإيرانية في سنة 1984 وراء قرار المنظمة إستئناف العمل بمحطات بوشهر ، وقاد الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجائي بنفسه عملية لإحياء البرنامج

وتم إفتتاح مركز أصفهان للبحوث النووية لتشغيل المفاعل فيها بقدرة 400 ميغاواط بمساعدة فرنسية إستمرت في سنة 1985 لتحل محل الصين [1].

ب- توسيع البنية التحتية :

لقد تم في سنة 1986 الإتفاق مع الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم وفي سنة 1987 أبرمت إتفاقين آخرين مع البلدين في مجال تبادل الخبراء وقدمت لها باكستان ، وفقا لذلك مساعدات نووية قيمة

[1] رياض الراوي ، **البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق ، الأوائل للنشر و التوزيع ، 2006 ص 137.

في مجال تدريب العلماء الإيرانيين على أبحاث التخصيب وإستخدام الليزر في إستخلاص البلوتونيوم في مختبرات كاهوتا .

وجرى في تلك السنة الإتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجربي ، ثم كان الإتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي ، ثم كان الإتفاق في سنتي 1988 و 1989 مع جنوب إفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم تسمح بإجراء تجارب نووية ، كما تقرر الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء وفي أوائل سنة 1991 أبرمت إيران عقد مع الصين لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه إستلمت مايقارب 1,000 كغ من غاز هكسافلورايد اليورانيوم UF6 ، وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رفستجائي صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة 300 -330 ميغاواط [1]

3- دفع مجالات البحث والتطوير :

أبرمت إيران في سنة 1992 أكثر من إتفاق مع روسيا للتعاون النووي في المجال السلمي فوصل إليها أكثر من 100 خبير روسي لبناء مفاعل للماء الخفيف وفي أواخر سنة 1995 بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية معينة [2] .

وفي نهاية 1998 تمكنت إيران من إقناع روسيا بضرورة الإبقاء على البلوتونيوم في البلاد ، وتعويضها ماليا لقاء ذلك ، وإستمر التعاون الروسي الإيراني بعد ذلك ، فقد إستقبلت روسيا عددا من المهندسين الإيرانيين لتدريبهم وفي سنة 2001 عرض الروس خططا لبناء مفاعلات إظافية في بوشهر ، كإستجابة لطلبات بناء ثلاث مفاعلات ،قدرت قيمتها بثلاثة مليارات دولار .

---

[1] المرجع السابق ص :150

[2] رائد حسين عبد الهادي : **"البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائيلي 1979-2010 ،** رسالة ماجيستير ، جامعة الازهر ، كلية الاداب و العلوم الانسانية ، قسم العلوم السياسية ، غزة -2011 ص 34

ويتضح أنها إستفادت إلى أقصى حد من المتغيرات الدولية و الإقليمية في تطوير برنامجها النووي سواء من حيث بناء البنية التحتية الأساسية أم بذل الجهود الضخمة للحصول على مواد تشغيله من الخارج ونجحت في ذلك إلى حد كبير.[1]

المطلب الثالث : مرحلة التحديث والتطوير (تحويل ملف النووي إلى مجلس الأمن وسير المفاوضات في فيينا) :

على الرغم من إعلان إيران في سنة 2004 عن وقف كافة أنشطتها النووية طيلة فترة مفاوضاتها مع دول الترويكا الأوروبية أي بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، إلا أنها لم تلتزم بذلك وإستمرت في تشغيل برنامجها النووي بسرعة حالت دون وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بارشين ولافيزان

تطوير القدرات الفنية في المجال النووي :

وفي سنة 2005 إتفقت إيران مع روسيا على تأسيس شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا ، ثم أعلن الرئيس نجاد بعد ذلك أن بلاده سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم .

وفي بداية سنة 2006 طلبت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فض الأختام التي وضعها مفتشوها في ثلاثة مواقع نووية من بينها مفاعل ناتنز ، ورفضت الإقتراح الروسي بإجراء عمليات التخصيب في روسيا وبذلك يكون الملف النووي الإيراني قد دخل منعطفا جديدا [2]

[1] المرجع السابق ص 36

[2] احمد رياض عز العرب ، **الشؤون العسكرية الايرانية ، التقرير الاستراتيجي الايراني السنوي 1996- ، 1416** نشر مدحت احمد حماد القاهرة 1997 ص 30-31

ب- حدود النشاط النووي الإيراني :

1/ توفير أجهزة الطرد المركزي:

تعد أجهزة الطرد المركزي الدعامة الأساسية لأي برنامج نووي وذلك كانت موضع إهتمام القيادة الإيرانية ، ففي سنة 1991 حصلت إيران على عدد من أ جهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.

وفي سنة 2007 أ صبحت إيران تمتلك مجموعة من الجيل الأول للطرد المركزي وأعلن الرئيس السابق نجاد ، أن بلاده إنتهت من عملية .

من عملية نصب ثلاث آلا ف جهاز طرد مركزي في نانثر.

وفي سنة 2009 تمكنت من تركيب 8,308 أ جهزة طرد مركزي ،كما أ علنت أن لديها جيلا جديدا من أجهزة الطرد المركزي أفضل أداء من سابقه وفي سنة 2013 أعلنت إيران أنها ستسرع من وتيرة تخصيب اليورانيوم بواسطة أ جهزة طرد مركزي متقدمة [1]

2- مرحلة التصنيع والإنتاج :

أخذت إ يران منذ بداية التسعينات تستخرج اليورانيوم من مواقع عديدة مثل يزد ، وأصفهان وخراسان ، حتى قبل أن تستغني تماما عن إستيراد اليورانيوم المشع أو العالي التخصيب .

ففي سنة 2007 دخلت إيران مرحلة التصنيع النووي مع إستمرار في إجراء الإختبار ات على آلات الدفع في منشأة تخصيب اليورانيوم التجريبية .

وفي سنة 2010 وقعت إتفاقا مع تركيا نص على نقل اليورانيوم منخفض التخصيب بنسبة 3,5 إلى تركيا لمبادلتها بيورانيوم عالي التخصيب بنسبة 20 % .

[1] المرجع السابق،،أحمد رياض عز العرب :358

وما إن جاءت سنة2013 حتى أصبحت قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 20% وكانت قد طالبت الغرب بتزويد ها بهذه الكمية كجزء من الإتفاق على عدم قيامها بعملية التخصيب [1]

[1] المرجع السابق ،أحمد رياض عز العرب ص 360

المبحث الثاني: سير المفاوضات الغربية الإيرانية

من خلال هذا المبحث تستعرض محددات والمواقف الدولية ومتمثلة في الموقف الأمريكي والموقف الأوروبي والموقف الروسي ومن خلاله بحلول أن نعلم الإستيراتيجية المتبعة للدول الكبرى الدولية التي تفرض نفسها في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول : حيز المفاوضات الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية :

أثار البرنامج النووي الإيراني قدر كبير من الإ هتمام في الأوساط السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ورغم أن الإهتمام الأمريكي بهذا البرنامج قد بدأ منذ أوائل التسعينات ، حيث كانت أمريكا أول من قدم العون التقني لإيران من أ جل البدء في تطوير برنامجها النووي ، وساهمت في بناء أ ول مفاعل نووي إيراني إلا أن ردود الأفعال الأمريكية إزدادت حدتها حينما أصرت الحكومة الإيرانية على مواصلة العمل في برنامجها النووي [1]، ولجأ الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون " إلى إستخدام إجراءات تراوحت مابين الظغط الشديد على روسيا والصين لوقف تعاملها مع إيران ، إلى فرض عقوبات إقتصادية ضد إيران في ما يعرف" بقانون ماتو" بالإظافة إلى التهديد بتوجيه ضربة عسكرية مدمرة ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 م إنتقلت الإستراتيجية الأمريكية العالمية لمرحلة جديدة إتسمت بوضوح الأهداف ، وإعتمدت على القوة العسكرية الكاسحة في إستراتيجيات الردع وتلك السياسة كانت ناجحة وفعالة تجاه الإتحاد السوفييتي لوجود تشابه في المصالح لدى الطرفين[2].

---

[1] بركان نجاة ، استاذة مساعدة قسم العلوم السياسية ، **الحلف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الاوروبية وسياسة المواجهة الامريكية** ، مجلة المفكر ، العدد الثاني عشر ص 290-291

[2] ايما مير في و اخرون ، **امن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان 1997 ص 49 -50

ولكن أصبحت سياسة الردع غير ممكنة في ظل وجود الإرهاب وكثفت الولايات المتحدة الظغوط على إيران للتخلي عن برنامجها النووي وذلك بعد إحراجها ضمن قائمة الدول المارة والراعية للإرهاب العالمي .

لقد أضحت الإدارة الأمريكية تعتقد أن تقييم وكالة المخابرات الأمريكية تعتقد أن تقييم وكالة المخابرات الأمريكية الرسمي الصادرة عام 2007 والذي خمن بأن إيران متوقفة عن سعيها لإنتاج السلاح النووي عام 2003 وهو غير دقيق خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض الإيرانيين خاصة وأن نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا .

وتعتبر إدارة أوباما هي الحليف الأول لطهران ودعمها المستمر للبرنامج النووي في ظل سعي الرئيس الأمريكي إلى اللجوء إلى الدبلوماسية الواقعية في مبدأه ، الأمر الذي يجعل من تمرير البرنامج النووي إلى مجلس الأمن أمرا حتميا وخصوصا بعد إكتساح أصوات المؤيدين للإدارة الأمريكية من الكونجرس ، أصبح إعتماد الملف النووي أمرا منتهيا.[1]

المطلب الثاني : سير المفاوضات الإيرانية وموقف الأوروبي :

أدركت إيران حقيقة المتغيرات الإقليمية والدولية وكذلك أدركت التفاعلات الأوروبية الأمريكية قبل الحرب الأمريكية على العراق وإثناءها وبعدها فالإتحاد الأوروبي يشارك الولايات المتحدة في أهدافها غير أن هناك اختلافا في الوسيلة فالاوربيون الذين عارضوا النهج الامريكي في ادارة الأزمة العراقية يرون أنه من الممكن الوصول إلى هذه الأهداف سلميا

ويريدون إثبات ذلك للإدارة الأمريكية وبالتالي وجدت إيران مساحة مشتركة مع الدول الأوروبية في هذا الشأن ، لذلك تعاملت مع مبادرات الأوروبية بجدية وإهتمام.

[1] المرجع السابق،إيمامير في وآخرون ص 292

مرت العلاقة الأوروبية الإيرانية خلال العقود الثلاثة الماضية بلحظات تقارب وتباعد بالتزامن مع التحولات السياسية الخارجية للولايات المتحدة تجاه إيران ، حيث ترغب أوروبا في أن تكون طرفا فعالا في النظام الدولي غير أنها تنتظر إرشادات واشنطن لتبين لها طريق الذي ينبغي أن تسير عليه وتميزت فترة مابين عام 1997-1992 بهيمنة مقاربة الحوار النقدي غير أن تداعيات قضية " ميكونس " التي إتهمت فيها ألمانيا إيران بممارسة إرهاب الدولة إثر إغتيال قيادي كردي في ألمانيا ، أحدثت تحولا في العلاقات لتنظيم في حوار شامل بين أعوام 1998- 2001 وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فتح باب التغيير الجذري في العلاقة ، حيث أعلن بوش عن ضم إيران لمحور الشر ، ودعا لعزلها والعمل على تغيير نظام الحكم فيها وبهذا تم تفويت فرصة الإمساك بسياسة الإنفتاح الإيراني في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي ،وإستمرت سياسة المضايقة اللفظية طوال فتري بوش الإبن وحتى وصول باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة .

وعليه فإن أي سياسة أوروبية تسعى إلى وضع حد للشكوك الدولية بشأن برنامج إيران النووي ينبغي ألا تقتصر على عقوبات لايتم الإلتزام بها بل الإعتراف بإيران كقوة إقليمية ، مقابل تقديم إيران ضمانات أمنية تتعلق ببرنامجها النووي لرفع مستوى الثقة وتسمح بمراقبة أفضل لمقتضيات القانون الدولي والإلتزامات القائمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إما المطالبة بإلغاء البرنامج فيعتبر في مظهره سياسة الكيل بمكيالين[1].

[1] المرجع السابق

المطلب الثالث : سير المفاوضات الإيرانية والموقف الروسي:

موقف روسيا بشأن البرنامج النووي الإيراني والموقف أكثر تأثرا بحالة العلاقات الأمريكية الروسية من تأثره بتهديد حظرا لإنتشار الفعلي الذي تشكله جهود طهران " ففي محادثات 14 أبريل في إسطنبول ، أظهرت روسيا مجددا أنها تستطيع أن تصبح لاعبا جماعيا ، لكن الجانب التعاوني لموسكو مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الدول الخمس دأكة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا لا ينبع من رغبة خالصه لتسوية القضية النووية الإيرانية وإنما من محاولة لكسب النفوذ في العلاقات مع واشنطن وحتى الآن فإن الحكومة الروسية راضية عن حالة هذه العلاقات ، وهو وضع يرجح أن يسمح بمزيد من العمل المثمر عند إجتماع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا مرة أخرى في ما يوفي بغداد من وجهة نظر الروس إن البرنامج النووي الإيراني حد ذاته لا يمثل تهديدا خطيرا ، لكن إمتلاك نظام إسلامي متطرف لأسلحة الدمار النووي الشامل هو أمر غير مقبول بالنسبة لموسكو ولم تخف السلطات الروسية مطلقا وجهة نظرها بأن النظام الإسلامي المسلح نوويا على الجانب الجنوبي لروسيا قد يكون أقل تعاونيا بكثير في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين قد يفوض من نفوذ موسكو في مناطق الإتحاد السوفيتي السابقة .

هذه وعلاوة على ذلك على ذلك فإن إيران المسلحة نوويا قد تزعزع الوضع في الشرق الأوسط .[1]

وتوضح تلك المخاوف السبب في أنه بعد أن تم الكشف عن البرنامج الإيراني السري في عام 2002 راجعت موسكو على الفور مبادئ محددة تشكل الأساس لتعاونها مع الجمهورية الإسلامية .

[1] **المواقف الدولية من المشروع النووي الايراني** ، موسوعة السياسة و الاستراتيجية ، قسم الدراسات الامنية POLITICS.DZ/06/12 2015/

بحلول عام 2005 كانت قد وقعت عددا من الإتفاقات مع طهران تضمن عودة الوقود النووي المستخدم من محطة الطاقة في " بوشهر" إلى روسيا ، مع الحد بشكل عام من التعاون مع إيران وأخيرا رفضت روسيا جميع محاولات طهران الرامية إلى حصول على تراخيص لإنتاج الأسلحة الروسية في إيران ولاتزال موسكو لا ترى ضغطا زمنيا عاجلا فيما يتعلق بالمحادثات مع إيران ، إن الحكومة الروسية وخبراءها ليسوا متأكدين مما إذا كانت السلطات في طهران قد قررت صنع سلاح نووي أم لا ، لكنهم على يقين من أن الإيرانيين - على المدى المتوسط على الأقل _ لم يتمكنوا من صنع ذلك السلاح حتى لو أرادو ذلك وهم ينظرون إلى العديد من تصريحات المسؤولين الإيرانيين على أنها لا تعي شيئا سوى التبجح من أجل تحسين شروط المساومة في نزاعهم مع الغرب [1].

وبالنسبة للروس ، هناك قضايا أخرى في العلاقات بين البلدين عادة ما تلقي بظلالها على البرنامج النووي الإيراني ، فعلى مدار العقدين الماضيين أثبتت طهران أنها صديقة روسيا في أوقات الحاجة من خلال المساعدة في تعزيز السلام والإستقرار على سواحل بحر قزوين وفي آسيا الوسطى والحد من تدخل بلدان ثالثة في الشؤون الإقليمية ومكافحة نشاط الإتجار بالبشر و المخدرات وردع إنتشار الثورات الداخلية ومكافحة الإرهاب كما أن لموسكو مصالح إقتصادية معينة في إيران ونتيجة ذلك ، لا يوجد مجال كبير لمواجهة طهران بشأن المسألة النووية [2]

[1] المصدر السابق

[2] احمد إبراهيم محمود : **التعاون النووي بين روسيا وايران ، مختارات إيرانية** ،مركز دراسات السياسة الاستراتيجية بالاهرام العدد 08 القاهرة ، مارس 2001 ص 64

المبحث الثالث : المفاوضات على الصعيد الإقليمي الدولي:

سنحاول من خلال هذا المبحث بإستعراض مواقف المحددات الدولية متمثلة في الموقف الخليجي والموقف العربي والموقف التركي ، بناءا على محددات المتبعة من الدول في إطار تداعيات الملف النووي الإيراني وصراعة على منطقة الشرق الأوسط .

المطلب الاول: محددات الموقف الخليجي :

بداية ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون الخليجي وموقف دول الخليج من هذا الإتفاق بالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية فقد عليه غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة " حيث رحب المجلس الوزاري الخليجي خلال إجتماعه في الكويت 27 نوفمبر الماضي بالإتفاق بين الدول الكبرى وإيران بالشأن برنامجها النووي ، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف ، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية ، وقد عبر البيان _ في جانب آخر منه عن أمله في أن تشكل الإنتخابات الرئاسية الماضية في إيران مرحلة جديدة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران مبنية التدخل وحسن الجوار وعدم إستخدام القوة أو التهديد بها " [1].

أما بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية ، لايوجد موقف خليجي موحد من هذا الإتفاق ، فثمة تباينات واضحة فيما بينها تجاه إتفاق جنيف حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الإتفاق وتمت الإشادة به بدرجات متفاوتة فقد أعد رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد _ خلال كلمته بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات ترحيب الإمارات بما توصلت إليه طهران والقوى العالمية من إتفاق تمهيدي حول برنامج إيران النووي .

[1] **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية وسياسية واقتصادية** ، قسم الدراسات الإيرانية ، البرنامج النووي الإيراني و الصراع على الشرق الأوسط .

كما أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة _ في مؤتمر صحفي عقب إختتام الإجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول دول رابطة أمم شرق آسيا " الأسيان" في المنامة في 26 نوفمبر الماضي " إن الإتفاق النووي مع إيران يصب في إستقرار المنطقة " وأشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية في تصريحات لوكالة الأنباء كوننا " نأمل أن يشكل هذا الإتفاق بداية ناضجة لإتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها وإستقرارها " ، والملاحظ أن الدول الخليجية يوجد لديها قضايا عالقة مع طهران هي التي بادرت بالترحيب بتوقيع هذا الإتفاق وهو ما يعكس إفتقادها للقدرة على تغيير هذا الواقع الإقليمي أكثر من إقتناعها به.[1]

في حين كانت سلطنة عمان طرفا وسيطا بين إيران والولايات المتحدة في المحدثات الرسمية التي تمت منذ مارس الماضي بالتوازي مع المفاوضات العلنية الأمر الذي لم تطلع السلطنة عليه دول مجلس التعاون إذ أن مقتضيات السرية لم تسمح لهم بذلك ، وهو ما يطرح إشكالية حقيقية تتعلق بحدود إلتزامات أعضاء مجلس التعاون الخليجي تجاه بعضها على الرغم من تصريح يوسف بن علوي وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عمان في 26 نوفمبر الماضي في تصريحات صحفية << إن ماجرى تسريب مبالغ فيه ولا يمثل الحقيقة >> وأضاف" إن الأطراف التي شاركت في المفاوضات في جنيف وتوصلت إلى الإتفاق النووي الإيراني كانت لديها مصلحة مشتركة في الوصول إلى حل سياسي للأزمة مشيرا إلى أن ذلك سينعكس على الإستقرار في المنطقة .

[1] نفس المرجع

فيكفينا حروبا ومواجهات فلا أحد يريد حروبا " وختم إن دول الخليج لها مصلحة إستراتيجية في إستقرار الأوضاع وهذا الأمر واضح لنا والإيرانيون جيرانا"[1].

أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في بداية الإعلان عن الإتفاق ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودي إلى القبول المشروط حيث أكدت الحكومة السعودية خلال إجتماعها في 25 نوفمبر الماضي أنه إذا توافر حسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الإتفاق خطوة أولية في إتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني فيما إذا أفضي إلى إزالة كافة أسلحة الدمار الشامل ، وخصوصا السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على أمل أن تتتبع ذلك المزيد من الخطوط المهمة المؤدية إلى ضمان حق كافة دول المنطقة في إستخدام السلمي للطاقة النووية.

لذا هناك ثلاثة مواقف خليجية مختلفة ، فالتوافق بين دول الخليج حول إيران الثورات العربية والملفات الإقليمية بل و الوحدة الخليجية غير قابل للتحقق في بعض الأحيان وهو مابرز في التنافس القطري الإماراتي خلال الثورة في ليبيا أو التنافس القطري السعودي في سوريا أو إمتناع الكويت عن مساهمة بصورة جدية في قوات درع الجزيرة أثناء تفاقم إحتياجات البحرين ، أو خروج سلطنة عمان عن القاعدة من خلال العلاقات الوثيقة مع طهران.[2]

---

[1] مصطفى العاني : **الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشأة النووية الإيرانية** ، مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية ، 2004 ص.21.

[2] نفس المرجع السابق ص 22.

المطلب الثاني : محددات الموقف العربي :

يمكن إختصار الموقف العربي إتجاه البرنامج النووي الإيراني بالرفض وعدم التأييد ، ذالك أن البرنامج يشكل تهديدا لدول الخليج والدول المجاورة حيث من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول في المنطقة ، فامتلاك منها مصدرة هيبة الدول الأخرى التي ستسعى تبعا لذالك جاهدة لكسب ولاء إيران ورضاها كي لا تتأثر مصالحها

-بدأت الدول العربية تأخذ مسألة البرنامج النووي الإيراني ببالغ الجدية وتعطيه الأولوية في أجندتها السياسية بعد إبراز تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلتي بدأت تصدر منذ يونيو 2003 وحتى قبل توقيع الإطاري في فيينا في يوليو من العام الماضي 2015 .

والتي تشير إلى وجود مؤشرات جدية وكبيرة ى أن برنامج إيران إيران النووي يمكن أن يخدم أهدافا تسليحية وتحاول الدول العربية خاصة دول الجوار الجغرافي مع إيران أن يتم إشراكهم في المفاوضات والحوارات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني .[1]

لكن الخطاب الرسمي العربي حائر في تحديد موقفه من البرنامج النووي الإيراني ليس فقط لعجزه عن تبني موقفه من البرنامج النووي الإيراني ليس فقط لعجزه عن تبني موقف جماعي أي من القضايا السياسية المفروضة على أجندة المنطقة ، بل أيضا بحرجه من إستهداف ذلك من إستهداف ذلك البرنامج سياسيا في ظل أهداف البرنامج التي تسعى إيران لتحقيقها لتصبح اللاعب الأكبر إقليميا وبثقل الملف الشيعي الداخلي ، فمن المعروف أن الصورة العقيدية تسعى لنشر أفكار خارج حدود البلد الذي ظهرت فيه ، وذالك لبناء الدولة النموذجية من وجهة نظرها وحمايتها من الداخل وإحتواء أي هجوم خارجي محتمل من خلال

[1] عمر مجد ابراهيم ، امال محمود محمد عبد الحميد قسم الاقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية وعلوم السياسة ، **مركز الديمقراطي العربي** .

تصدير الثورة [1] يدعوا العرب منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي لمنع إنتشار الأسلحة وإزالتها كما طالبوا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وسعوا في كافة المجالاتإلى إحياء إسرائيل على الإنضمام لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية وبلورة رأي دولي يعزز ذالك . كما تدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ آليات عدم إنتشار الأسلحة النووية وتعزيزها[2].

المطلب الثالث : محددات الموقف التركي :

يثير البرنامج النووي الإيراني ردود فعل ومواقف عربية وأقليمية ودولية متباينة ، والذي يهمنا هنا وهو معرفة الموقف التركي من هذا البرنامج ومما يؤسف له أننا لا نمتلك الكثير من المعلومات عن هذا الموقف ، خاصة وإن تركيا ومنذ حدوث التغييرات في الإتحاد السوفييتي السابق ومنظومة الدول الإشتراكية ، بدأت تسعى من أجل إقامة مفاعل نووي في خليج " أكويو " جنوب تركيا وهو من ضمن عشرة مفاعلات نووية تنوي بناءها بحلول سنة 2020

وقد أشارت جريدة الحياة التي تصدر في لندن بعددها الصادر في 11 من مايو سنة إلى أن منظمة السلام الأخضر تتحرك منذ ثماني سنوات لمنع تركيا من إقامة ذلك المفاعل وقد نشر ت المنظمة تقريرا تضمن إحتمالات الخطر من بناء هذا المفاعل على الدول المحيطة بتركيا .[3]

وقد نشرت جريدة " تركش ديلي نيوز" مقالا قالت فيه كاتبته " فيولا اوزيركان" أن وزير البنية التحتية الإسرائيلية حذر من أن إتفاقا بشأن الطاقة بين تركيا وإيران سيعمل على تشجيع إيران في الأقدام على تطوير برنامجها النووي ، وقد إنتقد الوزير الإسرائيلي وبشدة أتفاقا للتعاون التركي _ الإيراني حول الغاز

---

[1] علي مفلح محافظ ، **العربي و العالم المعاصر** ، دار الشروق ، ط1 ، عمان ،2009 ، ص444

[2] المرجع السابق ، عمر ومجدا إبراهيم .

[3] احمد نوري النعيمي وحسين على الحملي ، **النظام السياسي في تركيا ، وايران** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ص 97

الطبيعي قائلا: ((أن إحراز التقدم في مثل هذه المشاريع يعمل على تشجيع طهران المتهمة من قبل الغرب بالسعي للإمتلاك السلاح النووي !!) وأضاف الوزير الإسرائيلي يقول : ((إن إيران باتت تشكل خطرا على الإستقرار في الشرق الأوسط بل هي خطر على العالم كله ، هذا فضلا عن كونها تشكل تهديدا للإستقرار في العالم الإسلامي.[1]

كما أن الولايات المتحدة إنتقدت الخطوة التركية إتجاه التوقيع على إتفاق التعاون التركي _ الإيراني الذي جرى في عام 2007 وقالت أن الخطوة التركية جاءت في الوقت الذي تسعى فيه واشنطن إلى فرض عقوبات أشد ضد إيران بسبب برنامجها النووي ، وقد ردت الحكومة التركية على ذلك قائلة إنها تهدف من خلال علاقاتها الودية مع دول المنظمة والمجتمع الدولي إلى إشاعة أسلوب دبلوماسي مكثف سوف يساعد ، بدون شك ، على نزع فتيل التوتر النووي ، وقال أحد المسؤولين الأتراك المعنيين بالبرنامج النووي الإيراني : ((إننا على إستعداد لدفع الثمن مقابل السلام)) وقد علق الوزير الإسرائيلي على ذلك بقوله أن تركيا ، كما يبدو ،تريد أن تنهمك في الدفع بجهود ترمي إلى تخفيف الضجة المتنامية بخصوص نشاطات طهران النووية.[2]

[1] نفس المرجع ص 98

[2] نفس المرجع ص 99

خلاصـــة الفصـــل :

مر البرنـامج النـووي الإيرانـي بالعديـد مـن المراحـل منـذ إنطلاقاتـه فـي سنوات الستين حتـى عـام 2010 وقد تأتت كل مرحلـة بالبيئـة الدوليـة والأقليميـة وكـذالك البيئـة الداخليـة فـي إيـران خاصـة مـا يتعلـق بطبيعـة النظام السياسي الإيراني بالإظافة إلـى محـددات الدوليـة والإقليميـة وردود الفعل و إنعكاساته على البرنـامج النووي الإيراني للدول و منظمـات التـي تؤثر تأثيرا واضحا وفعالا في المنطقة.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات بين الطرفين في ظل التوجهات الجديدة

تمهيـــد :

تقع كل من تركيا و إيران في منطقة ذات أهمية بالغة كما شهدت هذه المنطقة عدة تحولات منذ نهاية الحرب الباردة ساهمت في تحقيقها (تركيا و إيران) نفوذ كبير داخل بعض الدول العربية ، خاصة بعد إنهيار النظام الأقليمي العربي فإن الأوضاع الهشة التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة ، ومنها الملف النووي الإيراني الذي أدخل تركيا و إيران في جدل ليس فقط على الصعيد الدولي فحسب بل الأقليمي الذي فتح عدة قضايا منها البرنامج النووي الإيراني الذي ليس انفتاح على صعيد السياسي أو الإقتصادي فقط و إنما على موقف تركيا من الملف النووي الإيراني .

المبحث الاول :الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني وسير المفاوضات :

هناك العديد من القضايا التي تتشكل لكل من إيران وتركيا نقاط تتطلب تعاونا مشتركا و نقاط خلاف يظهر التباين فيها جليا ، فكلا الدولتين تدين بالإسلام ، وتتميز بموقع جغرافي إستراتيجي ، وتعتبر من أقوى الدول في المنطقة ، كما أنه ليس هناك شك في أن البرنامج النووي المثير للجدل ليس فقط على الصعيد الدولي وحسب وإنما على الصعيد الإقليمي ومنها تركيا وبمتابعة المشهد السياسي و المواقف المتأرجحة ما بين تركيا و إيران في الفترات والسنوات السابقة نرى اختلافا في المصالح والأهداف مما يجعلها في صراع خفي إلى حد ما تجيد ذلك في القضايا عديدة منها البرنامج النووي الإيراني ، ورغبة تركيا في الانضمام للإتحاد الأوروبي والتي لن تعتمد على مجرد سلسلة من إنفتاحات اقتصادية و إنسانية و إنما على موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني أيضا ، فموقف تركيا معقد حيث أنها في سنوات الحرب الباردة كانت تحت المظلة النووية الأمريكية ، أما حاليا فهذه المظلة حلا للمستقبل في ظل جوار دولة نووية ، رغم إدراك تركيا بأنها الآن ليست المستهدف الأول من البرنامج النووي الإيراني فإنها تعي أنه ستكون له تداعيات واضحة عليها سوف يترتب عنها نتائج إستراتيجية [1].

[1] هاكان يافوز ، **العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي 2000 م ، ص 15

المطلب الاول :منطلقات الموقف الرسمي التركي من الإتفاق النووي :

على الرغم من حالة التوتر والإستنفار التي عكستها تصريحات بعض المسؤولين في بعض الدول الإقليمية إزاء التقدم الحاصل في المفاوضات بين إيران ومجموعة

(5 + 1) بشأن الملف النووي خلال الفترة القليلة الماضية ، فقد كان هناك شبه تجاهل في تركيا لهذا الموضوع لفترة طويلة ، حيث لم تكن المفاوضات الأمريكية - الإيرانية تحضن بإهتمام كبير ولم تحضر بشكل قوي في وسائل الإعلام و تصريحات المسؤولين الأتراك ، لكن مع إعلان التوصل إلى إتفاق " معايير خطة العمل المشتركة الشاملة " JCPOA في لوزان السويسرية بتاريخ 2 أبريل 2015 بدأت المواقف الرسمية التركية تتوالى وقد تقاطعت مع زيارة رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان إلى طهران في 7 من أبريل والتي شهدت إنعقاد المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي بين البلدين ، وتوقيع عدد من الإتفاقيات الثنائية لا سيما في المجال الإقتصادي.

إن التعليق التركي الرسمي الأول على الإتفاق النووي الأمريكي _ الإيراني جاء بعد ساعات قليلة من قبل وزير الخارجية تشاووش أوغلو الذي قال " نحن - في تركيا - مسرورون بأن المفاوضات قد إنتهت بتفاهم سياسي ، نحن سعداء بأن نرى أن هناك إجماعا على الإطار العام للإتفاق ونأمل أن يتوصلوا إلى الإتفاق النهائي[1]

[1] علي حسين باكير ، باحث في العلاقات الدولية والشؤون الإستراتيجية :
turkey welcomes Iran nuclear agreement ,hopes tehran will go futher Reuters 3_4 -2015 (A . 8 avril 2015).
http :// www.Reuters . com /article / 2015 - du - 03 /US - iran - nuclear - turkey - idus kbnomo j 32 0 15 04 03.

أما التعليق الثاني فكان الرئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف ، أثناء تواجد الأخير في زيارة رسمية في أنقرة ، وقد وصف داوود أوغلو ا الإتفاق بأنه خطوة إيجابية " ودعا الأطراف إلى التصرف بمسؤولية من أجل الدفع بالملف قدما إلى الأمام ، ليكون بداية عهد جديد من الإستقرار للمنطقة [1].

و صدر التعليق الثالث عن الناطق الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية التركية " إبراهيم كالين " في 6 أبريل ، أي قبل يوم من توجه أردوغان في زيارة رسمية إلى العاصمة الإيرانية طهران و أبدى فيه. إرتياح بلاده للتوصل إلى إتفاقية بشأن برنامج النووي الإيراني بين إيران ودول (5 + 1) مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين سيشهد ارتفاعا ملحوظا عقب رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران [2].

هذه الردود الرسمية الصادرة من أعلى الجهات الرسمية التركية تأتي متسعة ومنسجمة مع الموقف التركي الرسمي المبدئي من الملف النووي الإيراني ، وهو الموقف التركي الرسمي المبدئي من الملف النووي الإيراني ، وهو الموقف الذي يقوم على ضرورة تجنب الخيار العسكري ويدعم منذ البداية التوصل الى حل سياسي ودبلوماسي للملف النووي الايراني ، ما دام أن البرنامج إيران النووي للإستخدامات النووية السلمية المشروعة وليس برنامجا عسكريا لإنتاج أسلحة نووية

---

1 turkey contenuded over Mike deal between iran and " p5 ta , trt u-4 2015 http: // www .trt . net .TV / eng pish / turkey /2015 -04 -04 /turkey -couteuded - over - nuke -deal - betwen -% b1 ar - and p51 -1991 48

[2] المتحدث باسم الرئاسة التركية يبدي إرتياح أنقرة بشأن الإتفاق التركي الإيراني ، ترك برسيا ، 6 أبريل 2015

http: // türk presse . co/node/7260.

وقد ترسخ هذا المعطى بشكل واضح من خلال الخطوات التي إتخذتها الحكومة التركية خلال السنوات الماضية وأهمها :

- رفض العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2006
- التوسط بين إيران والغرب ، وإطلاق عملية تفاوضية بالتعاون مع البرازيل لحل الأزمة النووية الإيرانية في عام 2010
- تحدي العقوبات الأمريكية والأوروبية التي على إيران في عام 2010 والتصويت ضد قرار فرض هذه على طهران عندما كانت أنقرة عضوا في مجلس الأمن.

ضمن هذه المحددات تفسر أنقرة - أيضا - الإتفاق الحالي الذي أعلن في 02 من أبريل 2015 على أنه يأتي في سياق إستكمال جهدها الدبلوماسي و التفاوضي الأساسي الذي. بذلته في المرحلة الأولى من التفاوض عام 2010 عندما إستطاعت بالتعاون مع البرازيل التوصل إلى إتفاق عرف باسم " أعلان طهران " وقد عارضته حينها الولايات المتحدة بقوة [1].

ومنذ ذلك العام وحتى اليوم لا يمل الأتراك من اعادة التذكير بهذا الأمر ، والتأكيد عليه في كل تقدم يكون في السياق التفاوضي ، وهو الأمر الذي عبروا عنه إبان الإتفاق الإطاري الأول عام 2013 ، و أيضا في هذا الإتفاق الإطاري الذي وقع في 2 أفريل 2015 لا سيما مع زيارة أردوغان إلى طهران ، حيث كرر هذا الموقف هناك وقام الرئيس الإيراني حسن روحاني بشكر تركيا على الدعم المتواصل الذي قدمته لإيران في مفاوضات البرنامج النووي الإيراني [2].

[1] suriye' deki meselye? nsan odok ? bak ? Yorun t. c cumhurba? Kan l??? ? internet sitesi , 7 -4 -2015 (10 april 2015)
_ http: //www. tccb. gov .tr / haberlev /170/92869 /suriye deki -mesenleye - odokli - bakiyonum . HTML .

المطلب الثاني : المنظور التركي لبرنامج النووي وتداعياته :

تتحرك تركيا في تحسين علاقاتها مع إيران على أرضية المصالح المشتركة ، وإستثماراتها ضمن سياسة الإنفتاح على دول الجوار ، كما تسعى لتقليل التوترات والتناقضات في الموقف إزاء العديد من القضايا ، سواء في الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى والقوقان وحرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب ، وتعاون تركيا معها ، ووضع إيران ضمن محور الشر ، وليس من الشك بحكم أهمية تركيا في المنطقة بأن يكون لها موقف يتوافق مع مصالحها وأمنها القومي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي ، حيث يتجلى الموقف التركي في أنه يحق لجميع الدول الإستفادة من الطاقة النووية السلمية حصرا طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية ، وتخضع لإلتزامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورفض سياسة الكيل بمكيالين تجاه برنامج إيران النووي ، وذلك بفرض عقوبات كوسيلة لحل الازمة وتفضيل اعتماد الدبلوماسية لتحقيق انفراج في الموقف المعقد بين ايران و الجتمع الدولي , ورفض الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة ، ورفض إستخدام الأراضي التركية منطلقا للإعتداء ، كما ترفض إمتلاك دول المنطقة لأسلحة دمار شامل بما فيها إسرائيل وذلك بجعل الشرق الأوسط منطقة لأسلحة دمار شامل بما فيها إسرائيل و ذلك بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي [1].

وفي مايو 2006 م حاولت تركيا القيام بدور الوسيط في الملف النووي الإيراني مع الغرب ، لكن إيران رفضت حينها ذلك لتوحبسها من النوايا التركية وصعودها الإقليمي ، والذي بدأ يتقاطع مع حصتها

---

[2] نفس المصدر السابق.

[1] السيد عوض عثمان ، **آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية التركية** ، مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة العدد 25 , أغسطس 2002 م .

في المنطقة ، إلا أنه في نوفمبر عام 2009 م عقد مسؤولون أتراك و إيرانيون إجتماعات لمناقشة إقتراح المدير العام للوكالة الدولية محمد البرادعي حول إمكانية إحتفاظ تركيا باليورانيوم الإيراني لمبادلته ، ورفضت إيران المبادلة خارج أراضيها ، ولكنها عادت وقبلت المقترح من خلال إعلان طهران في مايو 2010 م من خلال الإتفاق الثلاثي تركيا و إيران والبرازيل وتبع ذلك قيام إيران بالرد خطيا على المقترح إلى الوكالة الدولية حسب الأصول لدراسته و طمأنتها بشأن عدم المراوغة الإيرانية ، حيث إعتبرت إيران وعلى لسان وزير خارجيتها منو شهر متكي لوكالة أنباء مهر الإيرانية أن تركيا لديها معرفة كافية بمواقف إيران وبرنامجها النووي المدني لذا بإمكانها أن تساعد وبشكل جيد في توضيح شفافية البرنامج وأكد وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو ، أن دول المنطقة وحدها ينبغي أن تعمل لتسوية الأزمات الإقليمية من خلال تعاونها المشترك [1].

حيث ترفض تركيا إنتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية القابلة للتطبيق في المنطقة ، كما ترى المؤسسة العسكرية التركية أن حصول إيران على سلاح نووي سيغير موازين القوى في الشرق الأوسط و ذلك على حساب تركيا حيث يؤذي ذلك أمنها القومي وترفض الحكومة التركية الخيار العسكري ضد إيران ، فقد يؤدي فتح جبهة جديدة على حدودها الجنوبية الشرقية إلى تحرك الأكراد للإنفصال عن إيران كما في العراق ومن ثم سوريا ، وحينها يصعب وقف التحام أكراد تركيا بالدولة الكردية الجديدة ، حيث يسهل الإعتراف بها من قبل الغرب لعلاقتها المميزة بإسرائيل ، مما يشكل تهديدا للنسيج الوطني التركي ، كما أن الحرب على إيران تلحق

[1] علي حسين باكير ، **الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني** ، 19 - 05 - 2010 http:// Ali bakeer .mai toobblog . com /1599629.

ضررا بالإقتصاد التركي المتشابك مع المصالح الإيرانية لا سيما في مجالي النفط والغاز ، وتقلل من حظوظ تركيا بالإنضمام للإتحاد الأوروبي إذا إنتشرت الفوضى الحروب في محيطها ، وبذلك تجد الحكومة التركية أن خطر إيران النووي أقل من تداعيات الخيار العسكري وهذا ما سيدفع تركيا للحماية تحت مظلة الناتو النووية ، بشكل مبدئي ومن ثم العمل على تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج عسكري لتعزيز مكانتها وضمان توازن دورها [1].

[1] طيب رجب أردوغان ،**تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني** ، صحيفة الشعب ، 11 -04- 2010 م .

http: //www.alshaab.com /news .PHP?i=23091.

المبحث الثاني : إنعكاسات الموقف التركي على العلاقات التركية الإيرانية :

كان للنظام التركي مواقف مشهودة مع النظام الإيراني التي أدت بظهور إنعكاسات سلبية على العلاقات التركية الإيرانية ، ففي عام 2010 أكد وزير الخارجية التركي جاوييش أوغلو الذي لعب دور الوسيط لحل الأزمة أنه يجب تخفيض اليورانيوم خارج الإيران وذلك خلال تعليقه على الإتفاق الذي تعد إبرامه وهذا من الإنعكاسات الإيجابية على تركيا [1].

المطلب الاول : الإنعكاسات الإيجابية للإتفاق النووي على علاقات التركية الإيرانية :

إن موقف التركي للملف النووي الإيراني يطرح إنعكاسات إيجابية عديدة منها :

انتفاء خطر التهديد النووي الإيراني والخيار العسكري :

إن إمتلاك إيران للسلاح النووي يعد مصدر قلق بالنسبة لتركيا و ذلك خلال السنوات الماضية وعلى الرغم من إدراكها أن إمتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي ينعكس بشكل سلبي بالضرورة على أمن تركيا وعلى التوازن في ميزان القوى بين الطرفين ، وسيحول ذلك إيران بسط سيطرتها السياسية على منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن أنقرة حاولت التعامل خلال المرحلة الماضية مع هذا الموضوع بروية ومن دون توتر أو إنفعال ، بالنسبة إلى أنقرة فإن التوصل إلى حل دبلوماسي من دون اللجوء إلى خيار القوة العسكرية قطع طريق على هذه الإحتمالات السلبية وهو أمر جيد بالتأكيد بالنسبة لها بعضهم قد

[1] تقادم الخطيب ، **مقالة الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط** ، 26 يوليو 2015

HTTPS:\\www.noon post . org.

يجادل بأن تركيا تستطيع على الدوام الإعتماد على المظلة النووية بحلف شمال الأطلسي ، لكن ذلك في حقيقة الأمر لا يرضي تطلعات أنقرة في حال كانت إيران تمتلك أسلحة نووية ، ولا يبعث على الطمأنينة بشكل كاف سيما مع الإختبارات المتكررة والمخيبة للآمال بشأن مدى تضامن الحلف مع تركيا في الأزمات لاسيما العراقية والسورية [1]

2/ التأكيد على حق تخصيب اليورانيوم محليا :

إن طموح تركيا مستقبلا قد يتجلى أيضا تخصيب اليورانيوم وهذا ما دفعها على عدم المعارضة بحق إيران و إذا ما عارض حق التخصيب ذاتيا فإنه قد يغلق الباب أمام نفسه لأنه عملية مشابهة في المستقبل خاصة أن أنقرة تمتلك خططا نووية طموحة كما أن إعتمادها الكبير على الطاقة وإستهلاكها المتزايد لها يحتم عليها إيجاد مصادر بديلة ولا شك أن الطاقة النووية تقع في صلب هذا التصور وهي أحد أهم أهداف الحكومة التركية المستقبلية .

إن الإتفاق النووي. الأخير بين. أمريكا وإيران يعزز من موقف أنقرة و إحتفاظها بحقوقها المستقبلية فيما يتعلق بتخصيب اليورانيوم محليا بما يتوافق مع إتفاقية منع الإنتشار النووي ، لاسيما في ظل التوجهات المتزايدة لدى الولايات المتحدة والقوى النووية المحدودة في العالم لدفع البلدان الطامحة إلى طاقة نووية للإبتعاد عن حق التخصيب محليا مقابل أن يتم تأمين الوقود النووي لها .[2]

[1] "Nuclear power in turkey" world nuclear association) march,2015,11april 2015 http://www.world-nuclear.org/info/country-profiles/countries-t-4turkey
[2] Nuclear eneyi :akkuya'da ilkad ?m.aljazeera turk,14-04-2015,14 april) http://www.aljazeera.com.tv/al-jazeera-ozel/akkuyuda-ilk'adim

3_تحسين العلاقات التركية - الأمريكية :

لقد شهدت العلاقات الأمريكية حالة من المد والجزر في السنوات القليلة الماضية كما شهدت مشاكل ناجمة عن مواقف مختلفة أو متضاربة من حالات بعينها ، أو موقف أحدى الدولتين في النووي ، كالموقف الأمريكي إلى جانب إسرائيل إبان الإعتداء على أسطول الحرية أو الموقف التركي إلى جانب إيران إبان فرض العقوبات على الأخيرة عام 2010 بسبب برنامجها النووي .

كما أن الإتفاق الأمريكي - الإيراني قد يضع أنقرة في موقع أفضل لإدارة علاقات ثنائية متعددة وذلك مع دول الخليج وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى وهذا ما لا يمكن معرفته ضمن تداعيات الإتفاق الأمريكي - الإيراني[1]

4/ منافع إقتصادية متعددة :

تعتبر إيران تمتلك أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي في العالم وكذلك رابع أكبر إحتياطي من النفط وثاني أكبر إحتياطي من المعادن النادرة ، وهي سوق إستهلاكية كبيرة تضم حوالي 77 مليون نسمة ، وبيئة متعطشة للإستثمارات يتوقع كثيرون أن تستطيع تحقيق نسبة بنحو تصل إلى ما بين 5 إلى 8٪ سنويا [2] وهذه معطيات لا شك تعد عاملا إيجابيا بالنسبة إلى تركيا من ناحية :

[1] العلاقات التركية الأمريكية : علي حسين باكيز أمريكا وتركيا : **معادلة القوة الصاعدة و القوة المتراجعة** ، " مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 19 يونيو 2013
http: // étudiés . aljazeera.net/ reports / 2013/06/2013612//233485847.htm

[2] وجهتي نظر الإيرانية والأمريكية - علي حسين باكير " **نقاط الإختلاف بين الزواتين الإيرانية و الأمريكية للإتفاق النووي** " السورية نت ، 13 ابريل 2015
http : // goo. gl /paiobu

أ- **رفع حجم الصادرات والتبادل التجاري مع إيران :**

إن تراجع التبادل التجاري بين طهران وأنقرة حوالي 22 مليار دولار سنة 2012 كان سببه تشديد عقوبات على إيران حيث أدى ذلك تراجع صادرات التركية من حوالي 10 مليارات دولار عام 2012 إلى 3,9 مليار دولار عام 2014.

حيث تطمح تركيا إلى أن تضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين هو الأمر الذي من الممكن تحقيقه و الوصول إليه في حال تم رفع العقوبات عن إيران .[1]

ب_ **إستيراد المزيد من النفط والغاز بسعر أرخص :**

بما أن تركيا تعتمد بشكل شبه كامل على إستيراد الطاقة من الخارج بما يلي إحتياجاتها لتحقيق النمو والتنمية فإن هذا يعي إستيراد المزيد من النفط والغاز الإيراني وبسعر أرخص وذلك برفع عقوبات على إيران.

ج_ **زيادة حجم الإستثمارات التركية في إيران :**

إن الشركات التركية في موقع مميز الآن يتيح لها أن تكون الأسرع. في إستغلال أي إنفتاح سريع للإقتصاد الإيراني وذلك لركائز السابقة في السوق الإيرانية إذ يتواجد في إيران اليوم حوالي 100 شركة تركية يعمل غالبيتها في مجال الإستيراد والتصدير .[2]

[1] اقتصادي تركي: زيارة اردوغان لطهران لتعزيز التجارة البيئية،أخبار تركيا،6أفريل 2015 http://akhbarturkiya . com /? P=54895.

[2] علي حسين باكير : **كيف يؤثر إنخفاض أسعار النفط على تركيا** ؟ الأرباح وخسائر عربي 21 ,3 يناير 2015

http : // goo. gl /1bpya

المطلب الثاني : الإنعكاسات السلبية للإتفاق النووي على العلاقات التركية الإيرانية :

إن موقف التركي للملف النووي الإيراني يعكس عدة إنعكاسات منها السلبية وهي :

1_ تراجع قدرة تركيا على الضغط والمناورة :

إن تواصل إيران إندفاعها وتوسعها الإقليمي سيتطلب من أنقرة حقا مواقف أكثر حدة ووضوحا في وجه إيران وذلك للإعتماد الشديد على مصادر الطاقة الإيرانية ناهيك عن حجم التبادل التجاري و الإعتماد الإقتصادي على طهران.

قد يؤدي إضعاف قدرة أنقرة على التعبير عن موقفها السياسي وهو ما يعني تقليص قدرتها على المناورة وعلى القيام بإجراءات تظغط من خلالها على الجانب الإيراني وهو الأمر الذي سيحتم عليها بالضرورة البحث عن وسائل أخرى .

2_ إحتدام التنافس الجيو بو لتيكي :

إن الإتفاق النووي الأمريكي _ الإ يراني يقوي العلاقات الدبلوماسية و السياسية بين إيران و المغرب مما يعطيها أفضلية أقليمية لإيران خاصة مع الآمال الأمريكية المعقودة عليها بالعمل على ملفات مشتركة هي في الأساس تعمل فيها ضد المصلحة التركية سواء في سوريا أو في العراق أو في الخليج بالإضافة إلى أن هذا الإتفاق قد يعطي إ يران دفعة إ قليمية ويعزز من اندفاعها الجيوسياسي[1].

و في كلتا الحالتين : سواء أدى الإتفاق إلى تغيير سلوك إيران أو لم يؤدي إلى ذلك فإنه سيترك إنعكاساته على موقع أنقرة و دورها

[1] Ozon acor " turkey's 2023 visioni an evaluation from the enevrey perspective " TEPAV 27-2013. أضغط هنا

الإقليمي ، ولا يبدو أن أنقرة قد حسمت أمرها حتى الآن في الإعتماد على سياسة واضحة لمواجهة مثل هذا التحول[1]

3_ تفويض أمن الطاقة :

إن رفع العقوبات على إيران سيؤدي إلى تحرير قطاع الطاقة لديها ، وتصدير الغاز والنفط بما يؤمن لتركيا النفط و الغاز بأسعار رخيصة وهذا ما يؤدي أيضا إلى تقليص حصة روسيا المصدرة إلى الدول مستهلكة (تركيا و أوروبيا) وهذا ما يساعد تركيا على أن تستفيد من التنافس بين الطرفين على تصدير المزيد من موارد الطاقة ، لكن. إستيراد تركيا للمزيد من النفط و الغاز الإيراني لا يساعد على إنتاج سياسة تنويع واردات الطاقة ، وقد يفوض من أمن الطاقة التركي ، خاصة إذ فشلت أنقرة في الخروج من دائرة الإعتماد على إيران وروسيا ، وكذلك في إطلاق برنامجها النووي للطاقة السلمية ، وهو البرنامج الذي فشلت في إطلاقه مرارا وتكرارا منذ السبعينات لأسباب مالية في الغالب [2]

[1] نفس المصدر

[2] علي حسين باكير ، **تركيا ... ومحاولات دخول النادي النووي** " الإسلام : يوم 28 أبريل 2006 http://www.islamtoday .net /bohouth/services/saveort-78-7174htm

المبحث الثالث : رؤيا مستقبلية للدور التركي .

تختلف رؤيا التركية للإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى و ذلك للحفاظ على مكانتها في المنطقة وسعيها لتحقيق أهدافها و نموها فإختلاف رؤيتها من إختلاف دورها في نجاح أو فشل من الإتفاق .

المطلب الأول : الدور التركي في حالة نجاح الإتفاق :

* رجوع إيران إلى الساحة الدولية يؤولها أن تكون قوة إقليمية بإعتبار الإتفاق الجزئي نص على تعليق العقوبات الإقتصادية على إيران ما سيساهم في تعافي الإقتصاد الإيراني يمكن أن تنافس به تركيا .

* قد تكون تركيا مؤيدة لهذا الإتفاق والقبول للدور الإيراني وهذا ما يؤدي للتكامل الإقتصادي و التعاون في قضايا الدولية الراهنة مثل سوريا و اليمن جعلت تركيا ترفع شعار حامي الشعوب المقهورة هذا الاخير الذي انفردت بمثيله ايران حيث اعتبرت نفسها ناصر الشعوب المستضعفة [1]

* أكدت تركيا على ضرورة تطبيق كافة بنود هذا الإتفاق وتحقيق الشفافية الكاملة في التعامل مع المجتمع الدولي و الوكالة دولية للطاقة الذرية ، ما دام أن برنامج إيران النووي للإستخدامات النووية السلمية المشروعة وليس برنامجا عسكريا لإنتاج أسلحة نووية مشيرا إلى أهمية الإلتزام بالتطبيق الكامل لجهة إرساء السلام و الأمن و الإستقرار في المنطقة .

* أن تكون تركيا متحفظة على الإتفاق وبالتالي عرقلة الإتفاق وهذا من أجل أن تبقى تركيا المسيطرة في المنطقة والقوة الكبرى الوحيدة والحاكمة في الإقليم .

[1] توفيق المدني ، **العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير**، سلسلة دراسات 13 ، 20 منشورات الاتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2010 ص326

* يقوم المشروع الإيراني على أن تصبح إيران قوة نووية في منطقة الشرق الأوسط ، لأن هذا الوضع سيفرض على الولايات المتحدة بقبول إيران كقوة إقليمية معترف بها ، وبالتالي تقاسم النفوذ والمصالح مع تركيا في المنطقة و هذا ما دفع بتركيا لكي تطور سياستها الخارجية الناشطة وفعالة تستخدم أدوات جديدة و فعالة في منطقة الشرق الأوسط ، مثل الروابط القوية التي تقيمها تركيا مع أوروبا و التي من شأنها أن تسمح للبلاد أن تكون جسرا بين أوروبا والشرق الأوسط جغرافيا و إقتصاديا و ثقافيا ، و كذلك الروابط القوية التي تربط تركيا بالعالم العربي و الإسلامي ولا سيما على الصعيد الرؤى الثقافية المشتركة و التاريخ المشترك . [1]

* باتت تركيا متخوفة من صعود إيران كقوة إقليمية ليس في منطقة الخليج العربي فحسب ، و إنما في منطقة الشرق الأوسط ككل و باتت تنتقد علنا الدور الإقليمي الإيراني و بالتالي المشروع الإيراني بوصفه مشروعا للهيمنة الإقليمية الذي استغل المتاعب الأمريكية في العراق ، افغانستان ، و التفكك في العالم العربي و العلاقة مع " حزب الله " في لبنان ، و مع حركة " حماس "
وحركة الجهاد الإسلامي " وصولا إلى التحالف الإستراتيجي مع سورية ، لكي يبرهن على قدرته في إحداث تبدل جذري في ميزان القوى الإقليمية لمصلحة إيران . [2]

* إن الدور الخطير الذي تؤديه إيران في العراق الآن بات نموذجا لا يمكن أن يكون بالنسبة إلى كثير من الدول العربية المجاورة و البعيدة فإن نجاح إيران نوويا فلن تقبل بأقل من أن تكون رقما رئيسيا في القضية الفلسطينية و في العراق و لبنان و لا عبا أساسيا في معدلات

[1] المرجع السابق،توفيق المدني ص 347
[2] المرجع السابق،توفيق المدني ص 330

المنطقة كلها من تطوان في الغرب و حتى البصرة في الشرق لأن هدف الإيراني النووي ليس إسرائيل و إنما فرض أنفسهم على هذه المنطقة بالقوة و هذا ما هو متخوفة منه تركيا لأن إيران تعمل على تحويل الدول العربية إلى مجرد أجرام صغيرة تدور بحركة منظبطة حول الفلك الإيراني الذي من المستبعد أن يتخذ مسارا تصادميا مع الفلك الإسرائيلي. [1]

* إن تركيا متخوفة على أراضيها و لذلك لأن إمتلاك إيران للسلاح النووي يعد أكبر تهديد للأمن القومي العربي _ ان بقي شيء منه فإيران ترى نفسها الأحق بقيادة المنطقة في وجه العرب و الأتراك (في الخليج العربي و القوقاز) و إيران لا تزال تحتل أراضي عربية شأنها شأن الأمريكيين و الإسرائيلين و كون الأولويات تفرض على العرب التأكيد على المساعي السلمية في حل المسألة إلا إيران تأبى دائما الحلول السلمية و الوساطة و المفاوضات

* إن إيران تبحث عن دور الدولة المهيمنة إقليميا فإن هذا الهدف سيصطدم بمرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إذ أن نجاح إيران في الإتفاق النووي ، و إذا ما حققته - ضمنا- أنها قد أصبحت تمتلك السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي ، و بما يجعلها تتحكم بتدفق الإمدادات النفطية إلى الغرب و باقي دول العالم ، كما أنها ستفرض سياساتها على دول المنطقة لا سيما دول الخليج العربي الصغير و أنها ستجد نفسها لاعبا رئيسا في أي ترتيبات أمنية في الشرق الأوسط فضلا عن تدخلها على أساس الوصف نفسه في أي جهود تهدف إلى وضع نهاية للصراع

[1] السيد ابو داود ، **تصاعد المد الايراني في العالم العربي** ،ط 1 ,مكتبة العبيكان،2014 ص 409

العربي الإسرائيلي و كل ما تقدم يتعارض مع توجهات تركيا و مصالحها مما يدفعها أن تكون رافضة للإتفاق. [1]

المطلب الثاني : الدور التركي في حالة فشل الإتفاق :

* رجوع إيران للساحة الدولية خطرا على تركيا و الدول الغربية فصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية تعطي لإيران وزنا بأنها خطرا دوليا خاصة مع سعيها لإمتلاك السلاح النووي هذا ما أدى إلى سهولة إنتشار النفوذ الإيراني في دول الجوار و إستقطابها خاصة للدول التي لها علاقة مضطربة مع الغرب كسوريا و العراق وهذا ما يجعلها قوة أقليمية و هذا ما يدفع بتركيا أن تكون متحفظة على الإتفاق و تعمل على أن تكون وسطية بين الغرب و إيران [2].

اتسمت العلاقات التركية _ الإيرانية بوجود حد أدنى من علاقات حسن الجوار بين البلدين ، و سقف معقول من المصالح المتبادلة ، و لذلك فالطبيعة المزدوجة للعلاقات التركية - الإيرانية تستعصي على التصنيف أحاديا بحيث أن أنقرة تتنافس مع طهران فعلا ولكن و لكن الطبيعة التنافسية لا تحجب ولا تمنع طبيعة تعاونية أيضا تميز هذه العلاقات ، و بالإضافة إلى كل ذلك لا مصلحة حقيقية لتركيا في إمتلاك إيران قدرات نووية عسكرية مثلما لا مصلحة لديها في ضربة عسكرية لإيران بسبب مصالحها فيها و منها ، فقد باءت أن تكون متحيزة للإتفاق ، لذلك يجري رسم تركيا سياستها الشرق الأوسطية و

[1] رياض الراوي , **البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط** , ط1 دار الاوائل للنشر والتوزيع
و الخدمات الطباعية سورية دمشق 2006 ص 300
[2] المرجع سابق الذكر توفيق المدني , ص 338

ضمنها علاقاتها مع إيران وفق موازين دقيقة و على خلفية تحالفات أوسع ، و بشكل يشبه إلى حد كبير لوحات الموزاييك التركي الشهير.[1]

* بعد فشل الإتفاق قد تكون تركيا متحيزة للدول الغربية بعد دخولها في منافسة قوية مع المشروع الأقليمي الإيراني لكسب الشارع العربي الذي انحاز في العقد الأخير لمحور دول الممانعة بسبب موافقة من الصراع العربي - الصهيوني ، والقضية الفلسطينية ، وها هي القيادة التركية بزعامته رجب طيب أردوغان تحشد العالم العربي و الإسلامي لخوض معركة القيادة للقضية الفلسطينية المبددة ، مع المشروع الأقليمي الإيراني ، فيما يزايد كل مشروع إقليمي على الآخر بعد سقوط النظام الإقليمي العربي ، و خروجه من دائرة الصراع مع إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية ، مفسحا في المجال للمشاريع الإقليمية غير العربية ، كي تستعمل القضية الفلسطينية التي كانت قضية مركزية للأمة العربية في مرحلة صعود النظام الأقليمي العربي ، مطية لخدمة مصالحها القومية.[2]

* في حال فشل الإتفاق النووي ترى تركيا و الشارع العربي أن العرب يجب أن يمتلكوا مشروعا نوويا يردع المشروع النووي الصهيوني و يعمل يده في إستباحة الأرض العربية و الدم العربي الذي سال أنهارا على يد هؤلاء الصهاينة و أن مسألة امتلاك العرب للسلاح المتقدم ، ومنه طبعا السلاح النووي ، مسألة يشر بها الكثير من المثقفين العرب بعد إنتهاء الحقبة الإستعمارية ، و مع الإنفتاح على الغرب ، و الإحتكاك بالثقافة الغربية ، و قد قرر هؤلاء أن المسافة الفاصلة بين المسلمين و الغرب تفسر بالتفاوت في حجم و نوعية القدرات التقنية الحربية و ليس بالتفاوت الثقافي أو العقدي ، ومن ثم

[1] مرجع سابق ص 340
[2] مرجع سابق ص 330

فإن الإصلاح المطلوب يتمثل في السعي لإمتلاك هذه الصناعات المتطورة .[1]

* قد تعمل تركيا على أن تكون متحيزة للدول الغربية و ذلك بتوثيق العلاقة أكثر من أي وقت مض مع الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك عقد اتفاقيات للتعاون الدفاعي و القبول بالمنطق القائل بأن أمتها سيصبح عرضة للتهديد من دون مظلة أمريكية مهما يكن شكلها ، و هذا الأمر سيمنح الولايات المتحدة ليس حق استمرار تواجد قواته في المنطقة و إنما سيمنحها حقا شرعيا مستمدا من الإتفاقيات و الترتيبات الأمنية التي تعقدها مع دول المنطقة للتدخل في شؤونها و إستمرار هيمنتها على المنطقة و بما يتلاءم و إستراتيجيتها الدولية و ذلك سيجنب دول المنطقة عواقب نشوء نوع من سباق تسلح لم يكن معروفا في المنطقة ، كما أنه سيجنبها مخاطرة المواجهة مع إسرائيل ، فضلا عن ما تقدم هي أن الأنظمة السياسية في هذه الدول لا سيما المملكة العربية السعودية و مصر ستجد نفسها أكثر إلتصاقا بالولايات المتحدة ، و هذا ما يدفعهم بتجنب ضغوط على أنظمتهم السياسية لإحداث التغييرات السياسية المطلوبة في مجالات مضمون مشروع الشرق الأوسط الكبير[2].

* تركيا منعزلة على الإتفاق النووي الذي يفرض على الجمهورية الإيرانية متى ما تحولت إلى قوة نووية أي في حال إمتلاكها أسلحة نووية ستدخل - و هو الأهم - في نزاع حاد مع الولايات المتحدة الأمريكية إن لم نقل في حالة حرب معها و يخفي أوضح ، فإن الأوضاع الدولية التي دفعت بإيران إلى عبور الحاجز النووي قد تعكس

[1] المرجع السابق : السيد ابو داود ، **تصاعد المد الايراني في العالم العربي** ص 309
[2] المرجع السابق الذكر : رياض الراوي ص 310

وضعا عالميا جديدا تيسم بالخطورة و مؤشرا على تدهور العلاقات بين إيران و جاراتها. [1]

[1] جيفري كيمب ، **تاثير البرنامج النووي الايراني في امن الخليج في : تحديات المستقبل** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي ، 2005) ص 254

خلاصـــة الفصـــل :

من خلال ما درسنا يمكن القول أن التأثير الذي يمكن أن ينعكس على منطقة الشرق الأوسط من جراء إمتلاك إيران للسلاح النووي سينعكس بشكل جوهري ، على الوضع الأمن في المنطقة فإن بلوغ الملف النووي الإيراني إلى درجة تحول دون التوصل إلى وضع نهاية سلمية له ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما إذا ما تفاجئ العالم ذات يوم عن إعلان إيران رسميا لإمتلاكها لهذا النوع من السلاح .

الخاتمـــــــــة

من الملاحظ أن تركيا قد دأبت على إنتهاج سياسة خارجية ركزت في - أهم إتجاهاتها - على إقناع دول الإتحاد الأوروبي بإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي ، و قد عملت حتى على تغيير بعض من التشريعات الداخلية ، التي - ربما - كانت يوما تعد من المحرمات في سياسة تركيا من أجل تحقيق هدفها هذا ، و لهذا فإننا تعتقد بأن الموقف التركي سيكون - على الأرجح - منسجما ومتناغما مع موقف الاتحاد الاوروبي من امتلاك ايران للسلاح النووي والابتعاد عن هذا الموضوع ، مثل فرض عقوبات إقتصادية و سياسية من خلال مجلس الأمن على تركيا ، على غرار العقوبات التي فرضت على العراق. في أعقاب دخول قواته للكويت في 1990 و مقارنة بموقف التركي من الحرب على العراق في 2003 فإن تركيا قد لا تتبنى أو تدعم رد الفعل الأمريكي ، لا سيما إذا ما قررت الولايات المتحدة إستخدام القوة ضد إيران ، إلا ربما في حالة حصول تحالف عسكري دولي تشترك في صنعه دول الإتحاد الأوروبي ، أو تدعم قيامه و يحظى بالشرعية الدولية ، و هذا الإستنتاج ربما نستطيع تأكيده من خلال موقف الحكومة التركية من حرب الخليج الثانية عندما قدمت تركيا التسهيلات و الدعم اللو جيستي لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ، و سمحت لتلك القوات باستخدام أجواءها و القواعد العسكرية الأمريكية بقيادة الولايات المتحدة ، وسمحت تلك القوات بإستخدام أجواءها و القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها لاسيما قاعدة أنجر ليك لتوجيه الضربات الجوية بهدف تدمير البنى التحتية العراقية.

أما إذا ما قررت إسرائيل القيام بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية أو مرتكزات البنى التحتية الإيرانية ، فعلى الرغم من التحالفات العسكرية الإستراتيجي الذي يربط بين تركيا و إسرائيل فإن تركيا - على الأرجح - سوف لا تقدم على إبداء أي تسهيلات أو دعم لعمل

مثل هذا تجنبا لردود الفعل الشعبية و التيارات السياسية الداخلية ذات التوجه الإسلامي

غير أن من المهم ربما أن تنظر تركيا إلى السلاح النووي الإيراني بوصفه نوعا من المهددات التي تضغط مستقبلا على أمنها القومي ، و. لذلك فإن تركيا ستؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الملاحق

وثيقة الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة (5+1)

توصلت جمهورية ايران الاسلامية ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين + المانيا) الى اتفاق أولي حول نشاطات البرنامج النووي الايراني، وتم التوقيع عليه في جنيف.

وجاء في مذكرة الاتفاق الرسمية بين إيران ومجموعة 5+1 ما يلي:

_تحتفظ إيران بنصف مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 بالمئة على شكل أوكسيد بنسبة 20 بالمئة لإنتاج وقود مفاعل طهران البحثي والنصف الآخر من مخزون 6UF 20 يخفض نسبة تركيز اليورانيوم فيه من 20 إلى أقل من 5 بالمئة شريطة عدم استخدام تقنية إعادة التأهيل.

_تعلن إيران أنها لن تمارس نشاطات تخصيب اليورانيوم بنسبة تفوق ٥ بالمئة خلال ٦ أشهر.

_تعلن إيران أنها لن تقوم بنشاطات ترمي تطوير منشآت إنتاج الوقود النووي في نطنز وفوردو أو مفاعل أراك والتي تطلق عليها الوكالة الدولية تسمية-IR 40.

_إيران اعلنت للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها ستعمل على تحويل مادةUF 6 المخصب إلىUO 2 مخصب بنسبة 5 بالمئة وأنها ستحول مادةUF 6 المخصبة حديثاً الموجودة لديها إلى أوكسيد بمستوى 5 بالمئة في غضون الأشهر الستة المقبلة.

لن تقوم إيران بتشييد منشآت نووية جديدة خاصة بتخصيب اليورانيوم.

_تستمر إيران في برنامجها في قطاع [التطوير والتنمية] ضمن المراقبة ومنه برنامج البحث والتطوير الحالي حول التخصيب والذي لايرمي لتخزين اليورانيوم المخصب.

_لن تقوم إيران بأي عمليات إعادة تاهيل للمواد النووية أو تشييد منشآت لها القابلية على إعادة التأهيل.

يتضمن الاتفاق موافقة إيران على السماح بالمزيد من عمليات الرقابة على نشاطاتها النووية ومنها :

_تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات محددة تضم معلومات حول تصاميم منشآتها النووية ومعلومات حول المباني المشيدة في جميع المنشآت النووية والنشاطات النووية الجارية فيها وتزويد الوكالة بمعلومات حول المناجم وعمليات الاستخراج ومعلومات حول المصادر الأولية.

_تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعلومات تقنية حول مفاعل أراك والذي تطلق عليه الوكالة تسمية-IR 40.

_إتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على الموافقة مع الوكالة الدولية للتوصل إلى "خارطة طريق اتفاقية السلامة والأمان" حول مفاعل أراك والذي تعرفه الوكالة الدولية 40IR-.

_نيل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يومياً لمفاعلي فردو ونطنز بهدف رؤية ملفات أجهزة التصوير في حال عدم حضورهم إثناء عمليات التفتيش الدورية المصطلح عليها DIV، IIV، PIVوعمليات التفتيش المفاجئ في المنشآت.

نيل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الموارد التالية_:

_ورشات تجميع أجهزة الطرد المركزي.

ورشات إنتاج المحور الدوار لأجهزة الطرد المركزي وأماكن الاحتفاظ بها._

_مناجم اليورانيوم ومراكز عمليات التركيز.

وفي المقابل تتعهد المجموعة السداسية الدولية القيام بتنفيذ الخطوات الطوعية التالية :

_تعليق خطط خفض شراء النفط الخام من إيران بصورة فورية بحيث يستطيع الزبائن الحاليون الاستمرار بمعدل عمليات شراء النفط الخام من إيران. وإعادة مبالغ محددة من عوائد صادرات النفط الإيراني من الخارج إلى إيران. وحول عمليات بيع النفط المذكورة يعلق الاتحاد الأوروبي وأميركا الحظر على التأمين وخدمات الشحن والنقل المرتبطة بها.

تعليق الحظر الاميركي والاوروبي على الموارد التالية :

-تصدير المنتجات البتروكيمياوية الإيرانية وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها

الذهب والمعادن الثمينة وتعليق الحظر على الخدمات المرتبطة بها-.

-تعليق الحظر الأميركي على صناعة السيارات وتعليق حظر الخدمات المرتبطة بها.

_إصدار شهادات عرض ونصب قطع غيار الطائرات المدنية الإيرانية والخدمات المرتبطة وإصدار شهادات عمليات الرقابة ذات العلاقة بالأمن والسلامة والإصلاح في إيران وكذلك الخدمات المرتبطة بها.

تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية على إيران من قبل مجلس الأمن-.

تعليق إصدار أي قرارات حظر نووية من قبل الاتحاد الأوروبي-.

-تمتنع الحكومة الأميركية عن إصدار أي حظر جديد في أطر الخيارات القانونية لرئيس البلاد والكونغرس.

-سيتم فتح مجرى مالي بهدف تسهيل العمليات التجارية الخاصة بالشؤون الإنسانية لسد الحاجات الإيرانية الداخلية بالاستفادة من عوائد النفط الإيرانية خارج البلاد و تشمل الشوؤن التجارية الانسانية العلاقات التجارية المرتبطة بالمواد الغذائية والزراعية والعقاقير والمعدات الطبية للمرضى في خارج البلاد ويضم هذا المجرى المالي مصارف أجنبية محددة ومصارف إيرانية غير مشمولة بالحظر سيتم تحديدها أثناء عملية إنشاء هذه القناة المالية.

ويضم المجرى المذكور الموارد التالية :

- (عمليات نقل الأموال المرتبطة بالتزامات إيران المالية إزاء الأمم المتحدة.

-الدفوعات المالية المباشرة الخاصة بالطلبة الجامعيين في خارج البلاد لمدة 7أشهر حسب المبالغ المتفق عليها.

-رفع سقف حصول على تراخيص الاتحاد الأوروبي حول عمليات التبادل المالي في الشؤون التجارية إلى المبلغ المتفق عليه.

وكانت إيران والدول الست قد أعلنت صباح الأحد الماضي توصلها إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني والذي يعد اعترافاً دولياً بحق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها للأغراض السلمية.

الخريطة السياسية لإيران

المصدر : أمين طربوش ، إيران (جغرافيا في) ، المجلد الرابع ، الجزء 1 ، تصنيف : التاريخ و الجغرافيا و الآثار ، رقم الصفحة 375 ، الموسوعة العربية

الخريطة السياسية لتركيا

المصدر : جلال سلمي ، تركيا : خطوط نقل الطاقة ، المردود و الآفاق ، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 19 /2016/12

توزيع الغاز الطبيعي في تركيا

المصدر : توزيع الغاز الطبيعي في تركيا ، الموقع الرسمي لمركز النهرين للدراسات الاستراتيجية

www.google.com/search

نقل الغاز في تركيا

المصدر : تركيا تأمل بالتحول الى مركز تزا نزيت عبر مشاريع انابيب ضخمة ،A ,FR قسم الدراسات و التقارير 2015/03/21

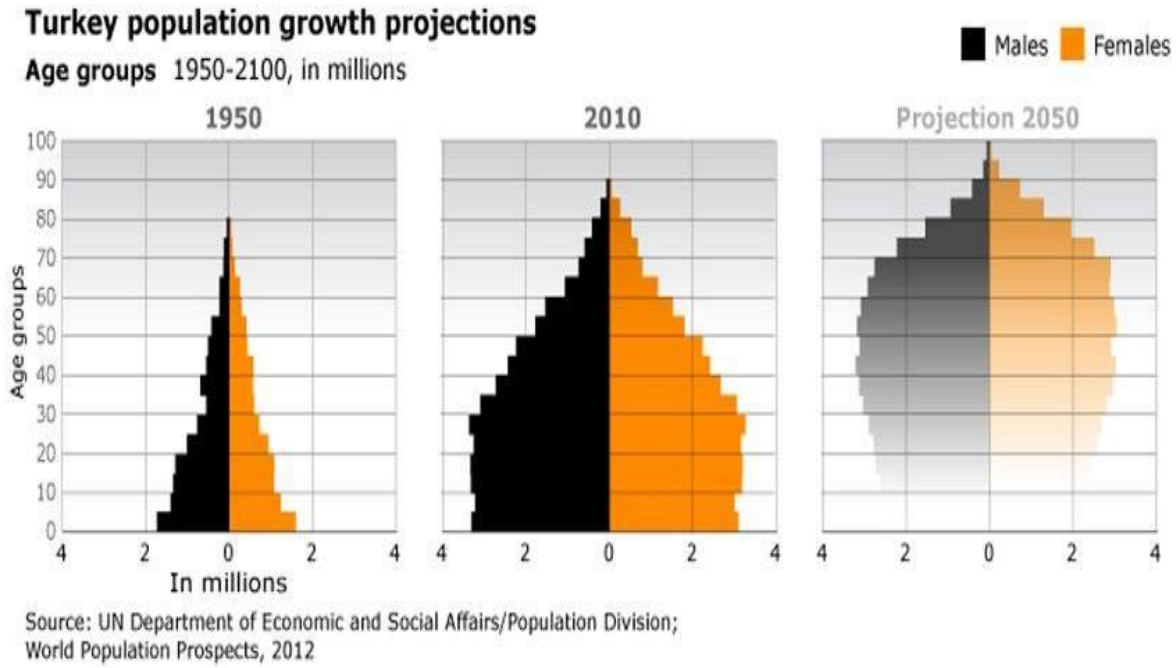

النمو السكاني في تركيا

الفئات العمرية 1950-2100 بالمليون

المصدر إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية / تقسيم السكان:آفاق سكان العالم 2012

خريطة المفاعلات النووية الايرانية

من إعداد الطالبة

قائمة المصادر
و المراجع

الكتب:

1- احمد رياض عز العرب ، **الشؤون العسكرية الايرانية ، التقرير الاستراتيجي الايراني السنوي 1996- ، 1416** نشر مدحت احمد حماد القاهرة 1997 ص 30-31

2- احمد نوري النعيمي وحسين على الحملي ، **النظام السياسي في تركيا ، وايران** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ص 97

3- احمد نوري نعمين ، **النظام السياسي في تركيا** ، عمان ، زهران للنشر و التوزيع ، 2011 ، ص 87.

4 - السيد ابو داود ، **تصاعد المد الايراني في العالم العربي** ،ط 1 ,مكتبة العبيكان،2014 ص 409

5- السيد عوض عثمان ، **آفاق جديدة للعلاقات الإيرانية التركية** ، مختارات إيرانية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة العدد 25 , أغسطس 2002 م .

6- ايما مير في و اخرون ، **امن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد** ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان 1997 ص 49 -50

7- جلال عبد اله معوض ، **صنع القرار في تركيا و العلاقات العربية** – التركيب ، ط1 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1998 ص 21

8- هاكان يافوز ، **العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي 2000 م ، ص 15

9- - حنا عزوز بلهنان **"تانسو تشيلر"وموقفها من مشكلات تركية الداخلية (1991-1997)** مقال –مركز الدراسات الاقليمية الموصل سنة 1998

10- حنا عزو بهتان ، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا** ، دراسات اقليمية /(11)مركز الدراسات الاقليمية ص 11

11- طلال ، **علاقات الإيرانية اللبنانية 1982-2010 ، اشتشراق ، التحديات الخارجية** سلسلة دراسات المبادرة ، المساحة المشتركة ، تشرين 2010، ص 5

12- ياسين احمد القطاولة : **الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط،** مذكرة تخرج ماجيستير (رسالة مقدمة الى عمادة دراسات عليا استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستير ، في العلاقات الدولية جامعة مؤتة ص 64 .

13- محمد صالح المجيلي :"**متغيرات المياه في العلاقات العربية التركية** " مجلة الفكر السياسي السنة 03 العدد 08 .....2000 ص 258 متحصل عليه من www.awn-don.org في 06-02-2017 على 21:05

14- محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية** ، بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق 1998ص 219 .

15- عبد الوهاب الكيلاني واخرون ، **موسوعة السياسة** ، ج1 بيروت : المؤسسة العربية لدراسات و النشر ودار الهدى للنشر و التوزيع 1985 ص 709

16- عبد الوهاب لوصيف : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادارة الحلف النووي الايراني،** رسالة ماجيستير جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر 2013/2012 ص 176

17- علي مفلح محافظ ، **العربي و العالم المعاصر** ، دار الشروق ، ط1 ، عمان ،2009 ، ص444

18- رائد حسين عبد الهادي : **"البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الامن القومي الاسرائلي 1979-2010 ،** رسالة ماجيستير ، جامعة الازهر ، كلية الاداب و العلوم الانسانية ، قسم العلوم السياسية ، غزة -2011 ص 34

19- رضا هلال ، السيف و الهلال ، **تركيا من اتاتورك الى اربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية و الإسلام السياسي** ، بيروت ، دار الشروق لنشر و التوزيع ،1999،ص 166.

20- رياض الراوي ، **البرنامج النووي الإيراني واثره على منطقة الشرق الأوسط** ، دمشق ، الأوائل للنشر و التوزيع ، 2006 ص 137.

21- وسام الدين العكلة : **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الرقابة على استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية** ص 416

المقالات:

1- احمد إبراهيم محمود : **التعاون النووي بين روسيا وايران ، مختارات إيرانية** ،مركز دراسات السياسة الاستراتيجية بالاهرام العدد 08 القاهرة ، مارس 2001 ص 64

2- آمال السبكين ،**تاريخ ايران السياسي بين ثورتي 1906-1979** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 25 ، اكتوبر 1999 ص 176

3- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية وسياسية واقتصادية ، قسم الدراسات الإيرانية ، البرنامج النووي الإيراني و الصراع على الشرق الأوسط

4- المواقف الدولية من المشروع النووي الايراني ، موسوعة السياسة و الاستراتيجية ، قسم الدراسات الامنية /2015 POLITICS.DZ/06/12

5- العلاقات التركية الأمريكية : علي حسين باكيز أمريكا وتركيا : **معادلة القوة الصاعدة و القوة المتراجعة** ، " مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 19 يونيو 2013

http: // étudiés . aljazeera.net/ reports / 2013/06/2013612//233485847.htm

6- ايهاب شوقي : **ماذا تريد تركيا من العرب ومن سوريا تحديدا** ، شبكة الاخبار العربية (ملفات خاصة)، تاريخ الاصدار 06 مارس 2017 ساعة 06:27 .....20:30

7-بركان نجاة ، استاذة مساعدة قسم العلوم السياسية **، الحلف النووي الايراني بين دبلوماسية التفاوض الاوروبية وسياسة المواجهة الامريكية** ، مجلة المفكر ، العدد الثاني عشر ص 290-291

8-جميل عقيقي ، **القوة العسكرية التركية في ظل الدور الاقليمي الجديد** ، الاهرام ، الطبعة الاولى الدولية متحصل عليه من الموقع http ://:digital.ahram.org.eg/moklat.aspx?eid=19في 04-02-2017 على الساعة 14:02

9- جيفري كيمب ، **تاثير البرنامج النووي الايراني في امن الخليج في : تحديات المستقبل** ، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، (ابو ظبي ، 2005) ص 254

10- هاكان يافوز ، **العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية** ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي 2000 م ، ص 15

11- وجهتي نظر الإيرانية والأمريكية - علي حسين باكير " **نقاط الإختلاف بين الزواتين الإيرانية و الأمريكية للإتفاق النووي** " السورية نت ، 13 ابريل 2015

12- وليد رضوان ، **تركيا بين العلمانية و الاسلام في القرن العشرين** ، ط 1، بيروت شركة المطبوعات للنشر و التوزيع ، 2006 ص 213

13- زيد أسامة احمد الرحماني ، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا** ، رسالة ماجيستير (منشورة) الى جامعة الشرق الأوسط ، كلية الادب و العلوم السياسية 2013 ص 08

14- طارق عبد الجليل " **السياسة العسكرية في تركيا** ، 06 أكتوبر 2012 ص 5 متحصل عليه من الموقع http://studies.aljazeeera.net في 2017-02-03 على الساعة 20:30

15- طيب رجب أردوغان ،**تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني** ، صحيفة الشعب ، 11 -04 -2010 م .

.http: //www.alshaab.com /news .PHP?i=23091

16- لمحة عن تركيا " حقائق وارقام – التوقعات الاقتصادية " متحصل عليه من الموقع www.invest.gov.tr/ar-sa/turkey/facetsandfigure/page/redrirectpage.aspx-2017-02-03.19:07

17- مصطفى العاني : **الموقف المحتمل لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه سيناريو العمل العسكري ضد المنشأة النووية الإيرانية** ، مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الأسد الوطنية ، 2004 ص.21

18- عمر مجد ابراهيم ، امال محمود محمد عبد الحميد قسم الاقتصاد ، كلية الدراسات الاقتصادية وعلوم السياسة ، **مركز الديمقراطي العربي** .

19- علي حسين باكير ، **الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني** ، 19 - 05 - 2010

http:// Ali bakeer .mai toobblog . com /1599629

20- علي حسين باكير **: باحث في العلاقات الدولية و الشؤون الاستراتيجية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، ساعة التصفح :2017-03-06/21:02

21-علي حسين باكير ، باحث في العلاقات الدولية والشؤون الإستراتيجية

turkey welcomes Iran nuclear agreement ,hopes tehran will go futher Reuters 3_4 -2015 (A . 8 avril 2015(.

22- رياض الراوي , **البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط** , ط1 دار الاوائل للنشر والتوزيع

و الخدمات الطباعية سورية دمشق 2006 ص 300

23- تقادم الخطيب ، **مقالة الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط** ، 26 يوليو 2015

.HTTPS:\\www.noon post . org

24- توفيق المدني ، **العرب وتحديات الشرق الاوسط الكبير**، سلسلة دراسات 13 ، 20 منشورات الاتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2010 ص326

25- “Nuclear power in turkey” world nuclear association) march,2015,11april 2015 http://www.world-nuclear.org/info/country-profiles/countries-t-4turkey

26- Nuclear eneyi :akkuya’da ilkad ?m.aljazeera turk,14-04-2015,14 april)

http://www.aljazeera.com.tv/al-jazeera-ozel/akkuyuda-ilk’adim

1- شبكة الجزيرة الإعلامية (موسوعة الجزيرة) مصدر وكالة الأناظول
الجزيرة : تركيا و الخليج

www.aljazeera.net/emcyclopodia/econony/2016

2 علي حسين باكير ، باحث في العلاقات الدولية والشؤون الإستراتيجية
turkey welcomes Iran nuclear agreement ,hopes tehran will go futher Reuters 3_4 -2015 (A . 8 avril 2015).
http :// www.Reuters . com /article / 2015 - du - 03 /US - iran - nuclear - turkey - idus kbnomo j 32 0 15 04 03.

3- turkey contenuded over Mike deal between iran and " p5 ta , trt u-4 2015 http: // www .trt . net .TV / eng pish / turkey /2015 -04 -04 /turkey -couteuded - over -nuke -deal - betwen -% b1 ar - and p51 -1991 48

4-suriye' deki meselye? nsan odok ? bak ? Yorun t. c cumhurba?
Kan l??? ? internet sitesi , 7 -4 -2015 (10 april 2015)
_ http: //www. tccb. gov .tr / haberlev /170/92869 /suriye deki -mesenleye -odokli - bakiyonum . HTML .

5-علي حسين باكير ، **الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني** ، 19 - 05 - 2010
http:// Ali bakeer .mai toobblog . com /1599629.

6-طيب رجب أردوغان ،**تركيا تطالب العالم بمواجهة البرنامج النووي الصهيوني** ، صحيفة الشعب ، 11 -04- 2010 م .
http: //www.alshaab.com /news .PHP?i=23091

7-تقادم الخطيب ، **مقالة الإتفاق النووي الإيراني وتداعياته على منطقة الشرق الأوسط** ، 26 يوليو 2015

HTTPS:\\www.noon post . org.

8-Nuclear power in turkey" world nuclear association) march,2015,11april 2015 http://www.world-nuclear.org/info/country-profiles/countries-t-4turkey

[1] Nuclear eneyi :akkuya'da ilkad ?m.aljazeera turk,14-04-2015,14 april) http://www.aljazeera.com.tv/al-jazeera-ozel/akkuyuda-ilk'adim

9-العلاقات التركية الأمريكية : علي حسين باكيز أمريكا وتركيا : **معادلة القوة الصاعدة و القوة المتراجعة** ، " مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 19 يونيو 2013
http: // étudiés . aljazeera.net/ reports / 2013/06/2013612//233485847.htm

10-وجهتي نظر الإيرانية والأمريكية - علي حسين باكير " **نقاط الإختلاف بين الزواتين الإيرانية و الأمريكية للإتفاق النووي** " السورية نت ، 13 ابريل 2015
http : // goo. gl /paiobu

11- اقتصادي تركي: زيارة اردوغان لطهران لتعزيز التجارة البيئية،أخبار تركيا،6أفريل 2015
http://akhbarturkiya . com /? P=54895.

12-علي حسين باكير : **كيف يؤثر إنخفاض أسعار النفط على تركيا ؟** الأرباح وخسائر عربي 21 ,3 يناير 2015
http : // goo. gl /1bpya

[1] Ozon acor " turkey's 2023 visioni an evaluation from the enevrey perspective " TEPAV 27-2013. أضغط هنا

13-علي حسين باكير ، **تركيا ... ومحاولات دخول النادي النووي** " الإسلام : يوم 28 أبريل 2006

14- http://www.islamtoday .net /bohouth/services/saveort-78-7174htm

الفهـــرس

فهرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحـــة
مقدمـــــــــــــة عامة	أ - ب
الفصـــل التمهيـــدي	
1- اسباب اختيار الموضوع	د
2- اهمية الدراسة	د-ه
3- الاشكالية : ما الموقف التركي من الردع النووي الايراني ؟	ه
4- الفرضيات	ه
5- الاطار المنهجي	و
6- الاطار النظري (نظرية الواقعية)	و-ز
- الدراسات السابقة	ز-ح
7- تقسيم الدراسة	ح-ط
8- الاطار المفاهيمي	ط-ي-ك
الفصـــل الأول : السياســـة الخارجيـــة التركيـــة	
مقدمـــة الفصـــل	14
المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية التركية	15
- المطلب الأول : محددات الجغرافية و السكانية	16-15
- المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية	18-17
- المطلب الثالث : المحددات العسكرية السياسية	21-19
المبحث الثاني : مؤسسات صنع القرار في تركيا	22
- المطلب الأول : السلطة التنفيذية	24-22
- المطلب الثاني : السلطة التشريعية	26-24
- المطلب الثالث : المؤسسة العسكرية	27-26
المبحث الثالث : المصالح التركية في منطقة الشرق الأوسط	28
- المطلب الأول : المصالح التركية اتجاه سوريا و العراق	30- 28
- المطلب الثاني : المصالح التركية إتجاه مصر و إسرائيل	33-31
- المطلب الثالث : المصالح التركية في الخليج	35-34
خاتمـــة الفصـــل	36
الفصـــل الثـــاني : المفاوضـــات النوويـــة	
مقدمـــة الفصـــل	38
المبحث الاول : البرنامج النووي الايراني	39
المطلب الأول: مرحلة التأسيس (من النشأة إلى ثورة الإسلامية 1958 ←1977)	41-39
المطلب الثاني : مرحلة التشغيل (إعادة إحياء البرنامج النووي) 1984←2004	44-42
المطلب الثالث : مرحلة التحديث والتطوير (تحويل ملف النووي إلى مجلس الأمن	46-44

فهرس المحتويات

وسير المفاوضات في فيينا)	
المبحث الثاني: سير المفاوضات الغربية الإيرانية	47
المطلب الأول : حيز المفاوضات الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية	48-47
المطلب الثاني : سير المفاوضات الإيرانية وموقف الأوروبي	49-48
المطلب الثالث : سير المفاوضات الإيرانية والموقف الروسي	51-50
المبحث الثالث : المفاوضات على الصعيد الإقليمي الدولي	52
المطلب الاول: محددات الموقف الخليجي	54-52
المطلب الثاني : محددات الموقف العربي	56-55
المطلب الثالث : محددات الموقف التركي	57-56
خاتمـــة الفصـــل	58
الفصل الثالث : مستقبل العلاقات بين الطرفين في ظل التوجهات الجديدة	
مقدمـــة الفصـــل	60
المبحث الاول :الموقف التركي من الإتفاق النووي الإيراني	61
المطلب الاول :منطلقات الموقف الرسمي التركي من الإتفاق النووي :	64-62
المطلب الثاني : المنظور التركي لبرنامج النووي وتداعياته	67-65
المبحث الثاني : إنعكاسات الموقف التركي على العلاقات التركية الإيرانية	68
المطلب الاول : الإنعكاسات الإيجابية للإتفاق النووي على علاقات التركية الإيرانية	71-68
المطلب الثاني : الإنعكاسات السلبية للإتفاق النووي على العلاقات التركية الإيرانية	73-72
المبحث الثالث : رؤيا مستقبلية للدور التركي	75
المطلب الأول : الدور التركي في حالة نجاح الإتفاق	78-75
المطلب الثاني : الدور التركي في حالة فشل الإتفاق	81-78
خلاصـــة الفصـــل	82
الخاتمة العامة	85-84

Abstract:

The study on the follow-up to the analysis of the Turkish position on the Iranian nuclear agreement with major countries where we've talked to Turkish foreign policy overall their determinants which ensure its history and its economic, geographical location and political developments and decision-making institutions in Turkey's interests in the Middle East, which advocated by many analysts that Turkey always maintain their style in order to maintain a balance in the relations between the east and the West. In addition to our reliance on the analysis of the Iranian nuclear program and stages of development in addition to the negotiations at the western part, regional and international. An increase in Turkey's position on the Iranian nuclear agreement and the negative and positive reflections. On the other hand, we have in our study, a total of scenarios and to include Turkey's position in case of the failure or success of the nuclear agreement.